

## الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ أحمد السيد إبراهيم صالح

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

### ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بلغت 74 شركة خلال الفترة من 2017 وحتى 2019.

وقد توصل الباحث، في ظل التحليل الأساسي، إلى وجود تأثير ايجابي معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. فضلاً عن اختلاف ذلك الأثر باختلاف مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدل على هذه العلاقة. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن دخول الشركة مرحلتي التقديم والتدهور يؤثر بشكل ايجابي معنوي على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، بينما دخول الشركة مرحلتي النمو والنضج يؤثر بشكل سلبي معنوي على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية. وهذا يعني أن دخول الشركة مرحلتي التقديم والتدهور يجعلها أكثر احتمالاً للحصول على رأى معدل بشأن الاستمرارية بدرجة أكبر من دخولها مرحلتي النمو والنضج. كذلك يوجد تأثير معنوي للأثر التفاعلي لمراحل دورة حياة الشركة وأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. كما أشارت النتائج إلى معنوية تأثير كل من؛ حجم شركة عميل المراجعة، عمر الشركة، الرفع المالي، وعدم معنوية تأثير حجم منشأة المحاسبة والمراجعة كل على حده، كمتغيرات رقابية، على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

كما توصلت الدراسة في ظل التحليل الإضافي إلى أفضلية تبني مدخل المتغيرات المُعدلة، مقارنةً بمدخل المتغيرات الرقابية، فضلاً عن عدم معنوية تأثير المتغير الرقابي الذي تم إضافته، وهو تحقيق الشركة لخسائر، على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. كما أظهرت نتائج التحليلات الإضافية الخاصة باستخدام مقاييس بديلة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة وجود تأثير معنوي لها على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، مما يعني وجود اختلاف في رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية عبر مراحل دورة حياة الشركة. ويشير ذلك إلى دقة وسلامة النتائج التي تم التوصل إليها في مرحلة التحليل الأساسي للبحث.

**الكلمات المفتاحية:** أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، مراحل دورة حياة الشركة.

## **The Moderating Effect of the Firm Life Cycle Stages on the relationship between ICS Material Weaknesses in the and Modification of the Auditor's opinion regarding Going Concern of Non-financial Companies Listed on The Egyptian Stock Exchange**

### **Abstract**

The research aims to study and test the impact of Firm Life Cycle Stages on the relationship between Material Weaknesses in the Internal Control Structure (ICS) and Modification of the Auditor's opinion regarding Going Concern. With application to a Sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, which amounted to (74) companies during the period from 2017 to 2019.

The results of Fundamental Analysis concluded the existence of positive significant effect of the Material Weaknesses in the Internal Control Structure on Modification of the Auditor's opinion regarding Going Concern. And this relationship varies with the different stages of the Firm's life cycle as a modified variable on this relationship. The results of the study indicated that the company entering the stages of introduction and declining has a positive significant affect on the modification of the auditor's opinion regarding Going Concern, while the company entering the stages of the growth and maturity has a negative significant affect on the modification of the auditor's opinion regarding Going Concern. This means that the company entering the introduction and declining stages makes it more likely to obtain a modified opinion on Going Concern to a greater degree than it enters the growth and maturity stages. There is also a significant effect of the interactive impact of the Firm Life Cycle Stages and the Material weaknesses in the internal control structure on modifying the auditor's opinion regarding Going Concern. The results also indicated the significant effect of each of; the size of the company, the age of the company, the financial leverage, and Nonsignificant Effect of the size of the accounting and auditing firm as control variables, on modifying the auditor's opinion regarding Going Concern.

As for the results of Additional Analysis, the study concluded that, the preference of adopting the modified variables approach, compared with the control variables approach, as well as the Nonsignificant effect of the control variable that was added, which is the company's realization of losses, on modifying the Auditor's opinion regarding Going Concern. The results of the additional analyzes of using alternative measures to classify Firm Life Cycle Stages showed a significant impact on modifying the auditor's opinion regarding Going Concern, which means that there is a difference in the auditor's modified opinion regarding Going Concern across the stages of the Firm Life Cycle. This indicates the accuracy and integrity of the results obtained at the stage of the Fundamental Analysis of the research.

**Keywords:** Material weaknesses in the internal control structure, modifying the auditor's opinion regarding Going Concern, firm life cycle stages.

## 1- مقدمة ومشكلة البحث

يعتبر تقرير مراقب الحسابات وسيلة توصيل المنتج النهائي لعملية المراجعة وهو الرأي الفني لمراقب الحسابات، والذي تتبع أهميته من أنه يضيف الثقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية. وذلك بافتراض أن المنشأة الخاضعة للمراجعة قادرة على الاستمرار في المستقبل لمدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ إصدار القوائم المالية محل المراجعة. وبهذا يُعد الرأي الفني لمراقب الحسابات المنتج النهائي الذي يوفر توكيداً إيجابياً بشأن تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (Chen et al., 2016).

وحتى يتسنى لمراقب الحسابات تحقيق الهدف من عملية المراجعة فإن عمله ينطوي بالضرورة على سلسلة متصلة من الأحكام المهنية<sup>(1)</sup> Professional Judgments التي يصدرها مراقب الحسابات، بدايةً من قبول التكليف مروراً بتخطيط إجراءات عملية المراجعة وجمع وتقييم الأدلة، ووصولاً لإبداء الرأي الفني المحايد علي القوائم المالية لعميله وفقاً لمجموعة من الإرشادات والتوجيهات التي تطلبها معايير المراجعة الدولية. ويعد الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية أحد أهم الأحكام المهنية التي يصدرها في سياق مراجعته للقوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة. ويعد رأيه في هذا الشأن مؤشراً لقدرة منشأة عميل المراجعة على الاستمرار في عملها في المستقبل، وسداد التزاماتها في ميعاد استحقاقها. فإذا حدث أي انتهاك لفرض الاستمرارية على مراقب الحسابات تعديل رأيه بشأن الاستمرارية في تقرير المراجعة (Brunelli, 2018 ; Bierstaker & DeZoort, 2019 ; Gutierrez et al., 2020 ; عبد الرحيم، 2020 ؛ عطية، 2022).

ونتيجة للأزمة المالية العالمية وانهيار العديد من الشركات، كشركة إنرون للطاقة الأمريكية، خاصة في مطلع القرن الحادي والعشرين. أشار البعض (Hapsoroand & Suryanto, 2017 ; عباس، 2022) لزيادة الآراء السلبية بخصوص الأداء الحالي لمراقبي الحسابات فيما يتعلق بمسئوليتهم عن الاستمرارية. وهو ما أدى لاهتمام المنظمات المهنية بتطوير معايير المراجعة التي تحكم سلوك مراقب الحسابات في إصداره لحكم مهني بشأن الاستمرارية، كمعيار المراجعة الدولي (IAS NO.570) المعدل في 2015 بعنوان "الاستمرارية". وفقاً لهذا المعيار تتضمن مسئولية مراقب الحسابات الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة

(1) يمكن تعريف الحكم المهني لمراقب الحسابات بأنه عملية إدراكية تنطوي على التشغيل الذهني لمراقب الحسابات للمعلومات المتاحة ذات الصلة بمجال عملية المراجعة، خلال جميع مراحل عملية المراجعة، على أساس التأهيل العلمي والتدريب العملي لمراقب الحسابات ومعرفته وخبرته الكافية، ومستوى شكه المهني والتزامه بالمعايير المهنية وقواعد آداب وسلوك المهنة ذات الصلة. للمقارنة والتمييز والتقييم للإجراءات البديلة المتاحة في ظل عدم التأكد والمخاطر الكامنة، لاتخاذ قرار بشأن الإجراء أو البديل الأمثل لتكوين رأي فني سليم بما يتماشى مع الظروف المحيطة بمجال عملية المراجعة (عباس، 2022).

المناسبة، وذلك للتوصل إلى استنتاجات حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية<sup>(2)</sup> عند إعداد القوائم المالية، وكذلك استنتاج ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تؤدي إلى وجود شك جوهرى حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، والإفصاح عن رأيه في تقرير المراجعة (زكي، 2020 ؛ محمد، 2021)

ويعتبر وجود هيكل رقابة داخلية<sup>(3)</sup> Internal Control Structure (ICS) فعال لدى الوحدات الاقتصادية أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وبمطابقة خط الدفاع الأول لحماية أصحاب المصالح فيها، سواء كانوا داخليين أو خارجيين (Herdaet al.، 2014؛ شحاته وآخرون، 2018). فضلاً عن اعتباره آلية عملية لضمان إمكانية الاعتماد على المعلومات التي توصلها القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يصدرها أصحاب المصالح، لذلك فقد زاد الاهتمام مهنيًا وتنظيميًا وأكاديميًا بالنواحي المختلفة له.

ونتيجة لانحياز العديد من الوحدات الاقتصادية بسبب أوجه الضعف الجوهرية<sup>(4)</sup> Material Weakness في هيكل الرقابة الداخلية بها، انعكس ذلك على اهتمام العديد من المنظمات، مثل؛ لجنة المنظمات الراعية (COSO)، ومجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية (PCAOB) والكونجرس الأمريكي (خاصة بصدوره لقانون 404. 2004 Sarbanes Oxely, SEC)، بإصدار العديد من المعايير والإصدارات المهنية، التي اهتمت

<sup>(2)</sup> يتضح من تحليل الإصدارات المهنية (ISA No. 200; ISA No. 570) إمكانية النظر لاستمرارية الشركات Going Concern، باعتباره أحد الافتراضات المحاسبية Assumption، على الرغم من إشارة معيار (ISA No. 570) له باعتباره أساس محاسبي Accounting Basic، على أنه "قيام إدارة الشركة بإعداد قوائمها المالية بافتراض استمرار عملياتها لفترة مستقبلية متوقعة، ما لم تنتوى التصفية أو إيقاف عملياتها، سواء برغبتها أو رغماً عنها للوفاء بالتزاماتها. كما تقع مسؤولية تطبيق ذلك الافتراض على عاتق إدارة الشركة (زكي، 2020).

<sup>(3)</sup> هيكل الرقابة الداخلية ICS هو سلسلة من الإجراءات والعمليات، والتي يتم تصميمها لتوفير توكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وإمكانية الاعتماد على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية. ووفقاً لإطار (COSO، 2013) فإن الرقابة الداخلية لم تعد تقتصر على الرقابة المالية والمحاسبية فقط إنما امتدت لتشمل جميع جوانب الشركة، وتجمع بين المستويات المختلفة من الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة (شحاته وآخرون، 2018).

<sup>(4)</sup> الضعف الجوهرى Material weakness هو القصور أو مجموعة من أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية مثل وجود احتمال معقول إن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية لن يتم منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب، أما القصور الجوهرى Material Deficiencies فهو عبارة عن المواقف التي يعتقد مراقب الحسابات بأن إجراءات هيكل الرقابة الداخلية أو مدى الالتزام بها لا تؤدي إلى تقليل مخاطر حدوث أو عدم اكتشاف أو تصحيح التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتي تتم من بواسطة العاملين بالمنشأة خلال أدائهم وظائفهم في الوقت المناسب وهي أقل خطورة من الضعف الجوهرى. وقد اعتمد الباحث على الإصدار (COSO، 2018) باعتباره بمثابة أحدث الإصدارات ذات الصلة بهيكل الرقابة الداخلية، والتي جاءت متسقة، في تلك النواحي، مع الإصدار (COSO، 2013)، الذي يتسق هو الآخر مع الإصدار الأساسي (COSO، 1992).

بضرورة ضمان فعالية هيكل الرقابة الداخلية تصميماً وتشغيلاً، لاعتباره بمثابة انعكاس لعدم وجود أوجه الضعف الجوهرية بذلك الهيكل (علي، 2020).

اتفق البعض (Doyle et al., 2007; Jiang et al., 2010; Myers et al., 2013; Feng, 2020) على أن الشركات التي تعاني من وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية تزيد لديها مخاطر الأعمال، وارتفاع احتمال حدوث إدارة أرباح وسلوك انتهازي للإدارة، لأن الإدارة سيكون لديها قدرة أكبر على كسر إجراءات الرقابة، وإساءة استخدام الأصول أو التضليل في التقارير المالية بغرض إخفاء إفلاس وشيك عن المستثمرين المحتملين، مما يقلل من درجة مصداقية التقارير المالية. حيث يلجأ المديرون إلى اعداد تقارير مالية مضللة، مما يزيد من احتمالات وجود تحريفات جوهرية بها ويزيد من تعرض مراقب الحسابات لمخاطر النقاضي، وزيادة تحمله للمسئوليات القانونية. ولهذا فإن مراقب حسابات سيكون أكثر تحفظاً في اتخاذه لأحكامه المهنية في ظل تلك البيئة المفتقدة للمصداقية، الأمر الذي قد يدفع به لاتخاذ قرار بإصدار رأي مُعدل بشأن الاستمرارية في تقرير المراجعة.

**ومن ناحية أخرى؛** تفترض نظرية دورة حياة الشركة أن أداء الشركة يتطور خلال مراحل مختلفة لدورة حياتها، ولا تتبع نمطاً ثابتاً طوال حياتها. وتظهر خلال هذه المراحل خصائص مختلفة تنعكس على النواحي المحاسبية، الهيكل التنظيمي، المهارات الإدارية، وعملية اتخاذ القرارات، وتستخدم الإدارة استراتيجيات مختلفة من أجل تعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة. كما تختلف أيضاً الربحية، وتقلب التدفقات النقدية، وتكلفة رأس المال، ودرجة المخاطر عبر المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة. (Yoo et al, 2019)

وقد اتفق البعض (Bakarich et al., 2019; Shahzad et al., 2020; Krishnan et al., 2021) على تأثير نوع المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دور حياتها على قدرتها على الاستمرار في المستقبل. حيث أنه خلال مراحل التقديم والتذبذب والتدهور تكون الشركات أكثر احتمالاً للفشل المالي وعدم القدرة على الاستمرار. حيث تؤدي الضغوط المالية المحتملة إلى إمكانية تعرض الشركات للإفلاس والتعثر المالي، ويكون خطر الفشل المالي عالي. بينما في مرحلتي النمو والنضج تكون الشركة أكثر استقراراً وقدرة على الاستمرار في المستقبل. **ومن ناحية أخرى؛** تؤثر المرحلة التي تمر بها الشركة على مدى قوة أو ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أنه خلال مراحل التقديم والتذبذب والتدهور تعاني الأنظمة المحاسبية للشركة من أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يمكن أن تؤدي إلى تحريفات جوهرية متعمدة وغير متعمدة بالقوائم المالية مما يؤثر سلباً

على جودة التقارير المالية. وعلى العكس من ذلك فخلال مرحلتي النمو والنضج يكون لدى الشركة إجراءات رقابة داخلية ملائمة وفعالة ووظائف ضبط داخلي قوية، مما يعني انخفاض التحريفات المتعمدة وغير المتعمدة في قوائمها المالية. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون لدى الشركات تقارير مالية ذات جودة مرتفعة.

**ونظراً لوجود ندرة في بيئة الممارسة المهنية المصرية بالنسبة للدراسات التي أهتمت باختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وفي ضوء ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة عملياً على الأسئلة التالية؛ هل تؤثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية؟ ما هو شكل واتجاه هذه العلاقة؟ وهل يختلف ذلك التأثير باختلاف مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدل على هذه العلاقة؟ وهل يوجد دليل عملي على هذه العلاقات في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟ وإن وجد فما هي دلالاته المهنية لمختلف أصحاب المصالح؟.**

## 2- هدف البحث

يهدف البحث إلي دراسة واختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية من جهة. وكذلك الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة التأثيرية من جهة أخرى.

## 3- أهمية ودوافع البحث

**تنبع أهمية البحث أكاديمياً؛** لكونه يعد امتداداً للبحوث المحاسبية التي تناولت محددات اصدار مراقبي الحسابات لرأي مُعدل بسبب الاستمرارية ليس فقط من منظور مراقبي الحسابات، ولكن لأهمية الأمر ذاته بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على أداء الشركة وقدرتها على الاستمرار، والذي ينعكس بدوره على رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في تقريره لاتزال محدودة. وقد تصل إلى حد الندرة، في حدود علم الباحث، خاصة في بيئة الممارسة المهنية المصرية. يضاف الى ذلك ندرة الدراسات والبحوث في مجال المراجعة التي اختبرت الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة علي العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ورأي مراقب الحسابات المُعدل بشأن الاستمرارية.

**كما تكمن أهمية البحث العملية؛** في كونه يسعى إلى إيجاد دليل عملي بشأن العلاقات السابقة في بيئة الممارسة المهنية المصرية، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وهو مجال بحثي يعاني من ندرة نسبية في مصر. أضف إلى ذلك مردوده على ترشيد قرارات أصحاب المصالح، خاصة قرار الاستثمار في أسهم الشركات التي حصلت على رأي معدل بشأن الاستمرارية. كما أنه يوفر أدلة بشأن أهمية أن يأخذ مراقبي الحسابات في الاعتبار أثر مراحل دورة حياة الشركة وهم بصدد تقييم هيكل الرقابة الداخلية من ناحية. والحكم على مقدرة الشركة على الاستمرار في المرحلة النهائية والتي تتعلق بتقييم النتائج وإصدار رأي فني مهني محايد بشأن التقارير المالية للشركة وقدرتها على الاستمرار مستقبلاً من ناحية أخرى.

**ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها يكمن في؛** إيجاد دليل عملي على مدى وجود العلاقات محل الدراسة من عدمه في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك وفقاً لمنهجية بحث متكاملة، تجمع بين التحليل الأساسي والتحليل الإضافي، بما يساير الجدل الأكاديمي في مجال المراجعة بشأن العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. والأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة، من أجل مسايرة اتجاه البحوث الأجنبية وتضييق فجوة البحث المحاسبي في بيئة الممارسة المهنية المصرية في هذا المجال، والتغلب على نقص يكاد يكون متكرراً في غالبية البحوث المصرية في هذا الشأن.

#### 4- حدود البحث

**يقتصر البحث على دراسة واختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وذلك على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2017 حتى 2019.** ودراسة الأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة التأثيرية. **وبالتالي يخرج عن نطاق البحث** اختبار تلك العلاقة بالشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، وتلك التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، والمؤسسات المالية، وكذلك أي متغيرات معدلة أخرى بخلاف مراحل دورة حياة الشركة. **كما يقتصر البحث على بعض محددات حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية مثل؛** حجم الشركة، معدل الرفع المالي، عمر الشركة، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، كمتغيرات رقابية. **وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أيضاً** المحددات الأخرى لحكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية مثل؛ درجة تعقد عمليات عميل المراجعة، درجة التعثر المالي، درجة الالتزام الحوكمي، التخصص الصناعي لمراقب الحسابات،

مستوى خطر النقص، وغيرها من المحددات. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

## 5- خطة البحث

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لهدفه والإجابة على تساؤلاته البحثية، تم استكمال البحث على النحو التالي:

- 5-1 رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من منظور محاسبي ومهني.
- 5-2 أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية من منظور مهني.
- 5-3 مراحل دورة حياة الشركة: المفهوم والمقاييس.
- 5-4 تحليل أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، واشتقاق الفرض الأول للبحث.
- 5-5 تحليل الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث:
- 5-6 منهجية البحث.
- 5-7 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

## 5-1 رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من منظور محاسبي ومهني

الاستمرارية افتراض محاسبي، وتعني قدرة الشركة على الاستمرار ومواصلة عملياتها في المستقبل دون وجود أحداث جوهرية تؤثر على بقائها، ومن ثم تعتبر الشركة مستمرة عندما تكون قادرة على سداد التزاماتها في تاريخ استحقاقها دون الاضطرار لتصفية الشركة، وذلك لمدة عام من تاريخ إعداد القوائم المالية (Berglund et al., 2018).

من منظور محاسبي، أشار معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS No.1) الصادر عن IASB من خلال الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية إلى أنه على الإدارة أن تقوم بإعداد التقارير المالية على أساس افتراض الاستمرارية وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار، وأن تأخذ في اعتبارها أي أحداث أو ظروف حالية أو مستقبلية يكون من شأنها أن تؤدي لوجود شك جوهرية في استمرارية الشركة، وذلك لمدة لا تقل عام من تاريخ الميزانية، وأن تفصح عن تلك الأحداث في قوائمها المالية. وإذا كان لدى الإدارة النية لإيقاف عمليات الشركة أو تصفيتها، فيجب عليها إعداد التقارير المالية

على أساس بديل، كأساس التصفية، والإفصاح عن ذلك سبب عدم ملاءمة افتراض الاستمرارية عند إعداد التقارير المالية (Agostini, 2018).

وتتفق معايير المحاسبة المصرية، الصادرة بقرار وزير الاستثمار عامي 2015، 2019 مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالاستمرارية، حيث أشار **معييار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل في ٢٠١٩** بعنوان "عرض القوائم المالية" إلى أنه يجب إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل وكذلك عند قيامها بأعداد القوائم المالية أن تقوم بإجراء تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية. وفي حالة وجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف تؤدي للشك على قدرة المنشأة على الاستمرار، فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد، وعند عدم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرص الاستمرارية يجب الإفصاح عن ذلك. بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية وكذا السبب الذي من أجله تم اعتبار المنشأة غير مستمرة. كما أشار **معييار المحاسبة المصري رقم (7) المعدل في ٢٠١٩** والخاص بالأحداث التي تقع بعد تاريخ السنة المالية، بضرورة عدم قيام الشركة باستخدام افتراض الاستمرارية عند إعداد التقارير المالية إذا كان هناك ظروف تقع بعد نهاية السنة المالية وتشير إلى عدم ملاءمة افتراض الاستمرارية (وزارة الاستثمار 2015، 2019).

**ومن منظور مهني**، وفي ضوء تحليل الدراسات والإصدارات المهنية السابقة (ISA No.570) Hapsoro & Santoso, 2018 ; Nurbaiti & Permatasari, 2019 ; Gutierrez et al, 2020 ; عباس، 2022) **يمكن تعريف الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على أنه؛** "عملية تقييم موضوعي، من جانب مراقب حسابات، لديه القدر الكافي من المهارات والقدرات والمعرفة، التي تؤهله لاتخاذ قراره المناسب بشأن مدى جوهري واحتمال تحقق الأحداث والظروف التي تؤدي مجتمعة أو منفردة، لشك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار، ومدى ملاءمة إفصاح الإدارة عنها بهدف إبداء رأي فني سليم، وذلك وفقاً لما حددته معايير المراجعة الخارجية وقواعد آداب وسلوك المهنة".

كما يتمثل **مجال الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية** في كل من؛ تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية كأساس محاسبي، تقييم مدى صحة الافتراضات التي اعتمدت عليها الإدارة في إعداد قوائمها المالية، تقييم مدى كفاية الإفصاح عن أي أحداث جوهري (سواء أكانت مالية أو تشغيلية أو أخرى) قد تؤدي للشك في قدرة الشركة على الاستمرار، تقييم مدى

جدوى خطط الإدارة الموضوعة لمواجهة تلك الأحداث، الحكم على مدى كفاية إجراءات المراجعة ذات الصلة، وما إذا كان هناك حاجة لإجراءات إضافية في ظل تأخر الإدارة عن إصدار قوائمها المالية بسبب أحداث تتعلق بالاستمرارية، وأخيراً إصداره لرأي سليم وفقاً لما جمعه من أدلة (زكي، 2020).

كما أن حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية يتأثر بمجموعة من المحددات، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في؛ المحددات ذات الصلة بمنشأة عميل المراجعة ومنها؛ حجم المنشأة، درجة تعقد العمليات، درجة الالتزام الحوكمي، ومخاطر الصناعة، والوضع المالي للمنشأة، درجة التعثر المالي، فعالية لجنة المراجعة، أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية (ICS) لمنشأة عميل المراجعة، مدى استقرار النسب المالية للمنشأة على مدار الفترات الزمنية. والمحددات ذات الصلة بمراقب الحسابات ومنشأته مثل؛ التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وأتباعه وحجم منشأته ومستوى شكه المهني وخبرته وفترة ارتباطه بعميله ومستوى خطر التقاضي. والمحددات ذات الصلة ببيئة الممارسة المهنية مثل؛ مدى قوة البيئة التشريعية والتنظيمية الحاكمة لأداء عمل شركة عميل المراجعة، مدى وجود جهات مهنية رقابية وإشرافيه للتفتيش الخارجي، ومستوى المخاطر على المستوى الكلي. (عطية، 2022)

وفيما يرتبط بالإصدارات الدولية، قام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولية IAASB عام 2015 بإصدار معيار المراجعة الدولي (ISA No. 570) المعدل بشأن الاستمرارية ليحل محل الإصدار السابق لنفس المعيار، عام 2008، والذي جاء بتعديلات للإصدار الذي سبقه عام 2004. وذلك لتحسين فاعلية الاتصال الذي يوفره تقرير مراقب الحسابات، وزيادة فاعلية وشفافية التقرير المالي، وتحسين فهم مستخدمي تقرير المراجعة وإبراز دور الإدارة ومراقب الحسابات بشأن الاستمرارية (IAASB، 2015).

وتتمثل مسئوليات مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (ISA No.570) المعدل

لسنة 2015 في الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة حول مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بالأحداث والظروف التي قد تؤدي للشك في قدرة الشركة على الاستمرار، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، حينما يزيد احتمال حدوثها، وقوة تأثيرها، بحيث تكون القوائم المالية مضللة في غياب الإفصاح عنها. وأخيراً يقوم مراقب الحسابات بتقييم مدى ملاءمة وكفاية إفصاح الإدارة عن أي أحداث وظروف قد تؤدي للشك في قدرة الشركة على الاستمرار (IAASB، 2015).

وقد أوضح معيار المراجعة الدولي (ISA No.570) المعدل بدائل الرأي التي يبديها مراقب الحسابات في ظل الظروف المختلفة وذلك كما يلي:

ففي حالة ملاءمة فرضية الاستمرار مع وجود عدم تأكد جوهري قد يؤدي إلى الشك في الاستمرار، والإدارة أفصحت بشكل كاف عن الأحداث التي أدت إلى هذا الشك، فإن مراقب الحسابات يبدي رأياً غير معدلاً مع إضافة فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية، وتكون بعد فترة أساس الرأي. وفي حالة عدم الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن تلك الأحداث فإن مراقب الحسابات يبدي رأياً متحفظاً أو معاكساً، حسب مقتضى الحال، ويتضمن التقرير إشارة صريحة إلى الشكوك التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار.

أما في حالة عدم ملاءمة فرضية الاستمرار للشركة ولم تقم الشركة بتقييم ذلك، وكان مراقب الحسابات لديه القناعة الكافية بأن الشركة لن تتمكن من الاستمرار في مزاولتها أنشطتها، وتم إعداد القوائم المالية بافتراض استمرارية الشركة فعلى مراقب الحسابات إبداء رأياً معاكساً.

وفي حالة رفض الإدارة القيام بتقييم فرضية الاستمرار أو مد فترته عندما يطلب مراقب الحسابات منها القيام بذلك، فينبغي على مراقب الحسابات أن يأخذ في الحسبان ما يترتب على ذلك من آثار في تقريره. فقد ينظر مراقب الحسابات إلى ذلك على أنه قيداً على نطاق الفحص وبالتالي يصدر تقريراً برأي متحفظ، وذلك في حالة وجود مؤشرات توضح أن هناك عدم تأكد قد يؤدي إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار. أما في حالة عدم وجود مثل تلك المؤشرات فإن مراقب الحسابات يفترض أن الشركة قادرة على الاستمرار (مشابط، 2020).

ومن أهم التعديلات التي جاء بها هذا المعيار، هو وصفه للمسئولية الخاصة بكل من إدارة الشركة ومراقب الحسابات تجاه استمرارية الشركة. ووجود قسم مستقل بالتقرير بعنوان "عدم التأكد المتعلق باستمرارية الشركة" التي تُعرض الأحداث أو الأمور التي تشكل تحديات أمام الإفصاح الملائم في القوائم المالية والتي تدعو للشك في قدرة الشركة على الاستمرار (عبد الرحيم، 2020). كما تضمنت التعديلات أيضاً التي أجراها مجلس الـ IAASB على معيار المراجعة الدولي (ISA No.570) جزءاً جديداً عن مسؤولية مراقب الحسابات عن الاستمرارية. يتعلق بضرورة إرسال إشارات تحذيرية، بشكل أفضل، عن استمرارية الشركة، مما يضيف الكثير من الثقة والمصداقية على تقرير مراقب الحسابات. كما تشير تلك الاستجابة إلى اتجاه المنظمات المهنية والمعنيين بمجال المحاسبة والمراجعة إلى زيادة تركيز الانتباه على الاستمرارية داخل منظومة إصلاح مهنة المحاسبة والمراجعة (Stricket et al., 2022).

ويخلص الباحث مما سبق إلى، أن مسؤولية مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية لم تعد قاصرة على جمع الأدلة الكافية والملائمة التي تمكنه من الحكم على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية كأساس محاسبي. بل أصبحت تتضمن ضرورة أن يجمع أدلة كافية وملائمة عما إذا كان هناك حالة من حالات عدم التأكد الجوهرية، والتي من شأنها أن تدعو للشك في إمكانية استمرار الشركة في المستقبل والتي سوف يعتمد عليها للوفاء بمسئوليته. وإذا كان الإفصاح غير ملائم، أو لم يتم الإفصاح بالمرة، فعلى مراقب الحسابات أن يحتفظ في تقريره أو يبدي رأياً معاكساً على أن تظهر أسباب تعديل الرأي، في فقرة أساس الرأي التالية لفقرة الرأي.

كما وفر معيار المراجعة الدولي (ISA No.570) المعدل بدائل رأي مراقب الحسابات التي يبدئها في تقرير المراجعة في ظل الظروف المختلفة. والذي يتنوع وفقاً لمدى ملاءمة تطبيق المنشأة لافتراض الاستمرارية، وملاءمة إفصاحها فيما يتعلق بذلك الأمر. سواء إصدار تقرير برأي غير معدل في حالة ملاءمة تقييم الإدارة لافتراض الاستمرارية وعدم وجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار، أو تقرير برأي غير معدل مع إضافة فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية (بعد فقرة أساس الرأي)، في حالة ملاءمة تقييم الإدارة لافتراض الاستمرارية ووجود شك جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار وإفصاح الإدارة الملائم في هذا الشأن. أو تعديل الرأي (سواء متحفظ أو معاكس) في حالة عدم ملاءمة إفصاح الإدارة فيما يتعلق بالاستمرارية. أو إصدار رأي معاكس في حالة عدم ملاءمة تقييم الإدارة لافتراض الاستمرارية.

وقد أشار البعض (Hardies et al, 2018; Berglund et al, 2018; Gao & Zhang, 2019) إلى أنه يمكن تصنيف الخطأ في حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية لنوعين من الأخطاء؛ النوع الأول Type 1 error (الرفض الخاطئ) ويتمثل في إصداره لتقرير برأي معدل بشأن الاستمرارية، ومع ذلك تستمر منشأة عميله في الفترات اللاحقة. وهو ما ينتج عنه خسارة مراقب الحسابات لعميله، ومن ثم انخفاض إيراداته المستقبلية وسمعته المهنية.

ويمثل النوع الثاني Type 2 error (القبول الخاطئ) ويتمثل في إصداره تقرير برأي نظيف بشأن الاستمرارية، ومع ذلك تفشل منشأة عميله في الفترات اللاحقة. وهو ما ينتج عنه من فقد لسمعته وارتفاع خطر مقاضاته. لذلك تتمثل دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في تصنيفه للشركات تصنيفاً صحيحاً وفقاً لوضعها المالي، سواء لشركات مستقرة أو شركات متعثرة وفقاً لمعايير القياس التي تلزمه بها المعايير المهنية، وإبداء الرأي الذي يتوافق مع هذا التصنيف. مما يؤدي إلى الحد من معدل الخطأ من النوع الثاني دون زيادة معدل الخطأ من النوع الأول.

واتفق البعض (Kaplan and Williams,2013;Bjorkstrand,2014; Berglund et al, 2018) على أن حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بتأثر بإدراكه لخطر التقاضي وخطر فقد السمعة الذي قد يتعرض له، والنتائج عن تقصيره في مسؤوليته المهنية بشأن الاستمرارية، فيكون أكثر ميلاً لإصدار رأي معدل بشأن استمرارية شركة عميله، عندما تزداد احتمالية تعرضه لخطر التقاضي وخطر فقد السمعة، وذلك عندما يستدعي الموقف إصداره لتقرير معدل بسبب الاستمرارية وتغلس الشركات دون رأي سابق بخصوص استمراريته. إصدار مراقب الحسابات لرأي في تلك الحالة يحميه من التكاليف المرتفعة الناتجة عن ذلك. وبالتالي يتجه العديد من مراقبي الحسابات لتجنب خطر التقاضي من قبل أصحاب المصالح، بإصدار تقارير معدلة بخصوص الاستمرارية، للعملاء المتعثرين، خاصة في ظل بيئة تشريعية وقانونية قوية.

**وبالنسبة للوضع في مصر**، فقد صدر معيار المراجعة المصري رقم 570 لسنة 2008 الخاص بالاستمرارية. ويهدف لتوفير إرشادات عن مسؤولية مراقب الحسابات بشأن ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية المحاسبي عند إعدادها للقوائم المالية، ولكنه لا يتعدى كونه ترجمة للمعيار الدولي (ISA No. 570) لسنة 2004، دون محاولة توفيق ما جاء به مع بيئة الممارسة المهنية المصرية. لذلك لم يوفر لمراقب الحسابات الإجراءات والإرشادات الكافية التي يجب عليه اتباعها، لتساعده في الوصول لحكم سليم بشأن الاستمرارية، بما يتماشى مع متغيرات بيئة الممارسة المهنية المصرية في الوقت الراهن، بما يفسر وجود فجوة معايير كمية ونوعية. فلم يذكر شكل التقرير المفصل في الحالات المختلفة لرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومن ثم يختلف مع المعيار الدولي في عنوان ومكان الفقرة الخاصة بالاستمرارية ومنطوقها. ولكنه يتفق معه فيما جاء به من مسئوليات (عباس، 2022).

**ويخلص الباحث مما سبق إلى**، تتنوع مجالات الحكم المهني لمراقب الحسابات بتنوع مهامه في سياق عملية المراجعة. ويتمثل مجال الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في، تقييمه لمدي ملاءمة تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية، ومدي ملاءمة وكفاية الإفصاح عنه. ومن ثم إبداء رأي فني سليم بخصوص مدي قدرة المنشأة على الاستمرارية، في ضوء الأدلة والحقائق والظروف المتاحة، وفي ظل الالتزام بمعايير مهنة المراجعة ودستور آداب وسلوكيات المهنة. كما أن هذا الرأي يتأثر بمجموعة من المحددات سواء ذات الصلة بمنشأة عميل المراجعة أو ذات الصلة بمراقب الحسابات ومنشأته أو ذات الصلة ببيئة الممارسة المهنية.

## 5-2 أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية من منظور مهني

حظيت الرقابة الداخلية، والتقارير عنها بقدر كبير من الاهتمام من جانب الجهات المهنية والتنظيمية والهيئات التشريعية. ويعد تقرير لجنة المنظمات الراعية COSO والصادر عام 1992 بعنوان "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" هو الإطار الرائد في ذلك المجال والتحول الجذري في تطور مفهوم الرقابة الداخلية، حيث تبنته العديد من الجهات المهنية على مستوى العالم. وقد عرف هذا الإطار الرقابة الداخلية بأنها "عملية تتأثر بالعديد من الأطراف المتمثلة في مجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين في الشركة، ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول Reasonable Assurance وليس مطلق Absolute بشأن كل من؛ إمكانية الاعتماد على القوائم المالية، كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة" (علي، 2020).

كما تطلب القسم رقم (302) من قانون Sarbanes-Oxley الصادر عن الكونجرس الأمريكي في يوليو 2002، ضرورة قيام الإدارة بتقييم هيكل الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية به. إلا أن الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية كان إفصاحاً اختيارياً. أما القسم رقم (404) من ذات القانون فقد تطلب بضرورة قيام الإدارة بتقديم تقرير سنوي عن تقييم هيكل الرقابة الداخلية، والإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية. فضلاً عن قيام مراقب الحسابات بالتصديق **Attestation** على تقييم الإدارة وتقديم تقرير عن رأيه في فعالية هيكل الرقابة الداخلية. ومن ثم فقد أصبح إفصاح مراقب الحسابات عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية إفصاحاً اجبارياً بعد تاريخ سريان هذا القسم بغرض توفير المعلومات عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية وحماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى من الممارسات الاحتيالية (Amy, 2019).

كما أن جهود لجنة (COSO) لم تتوقف، عند ذلك الحد، بل قامت بإصدار (COSO, 2004) للاهتمام بمفهوم إدارة المخاطر (RM)، ثم تلى ذلك إصدار (COSO, 2005) لتوفير إرشادات تطبيق إطار هيكل الرقابة الداخلية بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم". وبتحليل تلك الإصدارات يتضح اتساقها مع (COSO, 1992) بشأن تعريف هيكل الرقابة الداخلية (ICS). ثم تلى ذلك مرحلة تطور أخرى بإصدار (COSO, 2013) ليحل محل الإصدارات السابقة، مع إمكانية تطبيقه على كافة الوحدات الاقتصادية، فضلاً عن اتساقه مع (COSO, 1992) من حيث تعريف (ICS) وتوسيع نطاق اهتمام (ICS) لضمان إمكانية الاعتماد على التقارير المالية (علي، 2020).

وقد نتج عن تحديث إطار الرقابة الداخلية ضمن نسخة إصدار (COSO، 2013) العديد من التحسينات من ضمنها التأكيد على إعداد تقارير غير مالية ذات صلة بالاستدامة. وقد قَدّم الإطار المحدث 17 مبدأ يخص المكونات الخمس الرئيسية للرقابة الداخلية والتي تحتوي على 92 نقطة هامة مرتبطة أساساً بالمبادئ وتقدم وصفاً تفصيلياً لها، وعلى الرغم من أن بعض المواصفات قد تكون غير ملائمة للمنظمة في مرحلة تصميم هيكل الرقابة الداخلية لها، ولكن الإطار لا يجبر المنظمة على تفعيل كل النقاط بشكل متكامل، وإنما يمنح إدارة المنظمة حرية التركيز على النقاط التي تناسبها من أجل تصميم هيكل رقابة داخلية فعال.

وأخيراً، قامت لجنة COSO بإصدار (COSO، 2017) بعنوان "إدارة مخاطر الأعمال - التكامل مع الاستراتيجية والأداء"، نتيجة للتغيرات في طبيعة ونوع المخاطر التي تتعرض لها المنشآت وظهور مخاطر جديدة. حيث أصبح بموجب هذا الإصدار عنصر بيئة الرقابة ينقسم إلى قسمين (بيئة الرقابة - وضع الأهداف) وعنصر تقييم المخاطر ينقسم إلى ثلاثة أقسام (تحديد الأحداث المؤثرة - تقييم المخاطر - معالجة المخاطر). وتتنوع أهمية هذا الإصدار في أنه وضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بمستويات إدارة المخاطر التنظيمية وأعطاهما القدر الكافي من الاهتمام عند وضع الاستراتيجية العامة للمنشأة في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة والزيادة السريعة في حجم البيانات وتعدد أنواعها ومصادرها. كما اهتم الإصدار الجديد (COSO، 2018) بتعزيز قدرة المنشأة على خلق القيمة وتضمين إدارة المخاطر لتشمل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكومية. (محمد، 2021).

ويخلص الباحث مما سبق، أنه بالنظر لتلك الإصدارات (COSO، 2014; COSO، 2015; COSO، 2017; COSO، 2018) فيتضح اتساقها مع الإصدار (COSO، 2013)، من حيث تعريف هيكل الرقابة الداخلية والذي جاء متسقاً مع الإصدار الأساسي (COSO، 1992) مع توسيع نطاق أهداف هيكل الرقابة الداخلية ليشمل؛ إدارة مخاطر الأعمال، التركيز على الإستدامة، وقدرة المنشأة على خلق القيمة عند وضع الاستراتيجية العامة للمنشأة.

وبشأن مكونات هيكل الرقابة الداخلية، فإنها تتضمن خمس مكونات أساسية؛ حيث يعبر المكون الأول عن بيئة الرقابة Control Environmental التي تعتبر بمثابة حجر الأساس لبناء مختلف المكونات الأخرى لهيكل الرقابة الداخلية وتشتمل على سبعة أبعاد؛ (نزاهة الإدارة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالكفاءة، دور ومشاركة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، فلسفة الإدارة ونمط التشغيل، الهيكل التنظيمي، تحديد وتوزيع السلطة والمسئولية، سياسات وممارسات الأفراد والموارد

البشرية). بينما يتمثل المكون الثاني في تقييم المخاطر Risk Assessment التي تشير لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المنشأة بمختلف مستوياتها، والتعرف على احتمال حدوث كل منها، وضع استراتيجية لإدارة الخطر. ومحاولة تخفيضه إلى أدنى مستوى مقبول.

كما يعبر المكون الثالث عن أنشطة الرقابة Control Activities التي تعبر عن الاجراءات والسياسات والقواعد التي توفر توكيدا مناسباً بشأن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وأنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تواجه الوحدة (كأنشطة الفحص من جانب الإدارة العليا، الإدارة المباشرة للوظائف أو الأنشطة، مؤشرات الأداء، الرقابة على تشغيل المعلومات، اجراءات الرقابة المادية، الفصل بين المهام)

ويتمثل المكون الرابع في المعلومات والاتصال Information and Communication التي تعني تحديد وتوصيل المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لأداء مختلف العمليات لكافة مستويات المنشأة من خلال وجود قنوات اتصال مفتوحة تسمح بتدفق تلك المعلومات. وأخيراً يتمثل المكون الخامس في المتابعة Monitoring التي تشير التقييم الدوري والمستمر لمختلف مكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من مدى فعالية وكفاءة ذلك الهيكل. وقد عرض تقرير COSO ثلاثة أشكال رئيسية لعملية المتابعة هي المتابعة المستمرة، التقييم المستقل أو المنفصل، والتقرير عن نواحي القصور. ويُعد التقرير عن نواحي القصور في هيكل الرقابة الداخلية وهو أحد المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة التي أوردها تقرير COSO في مجال المتابعة ويعني إعداد تقرير للمستوى الإداري المسئول أو الأعلى بنواحي القصور لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. (أبو العلا، 2021)

وترتكز فعالية هيكل الرقابة الداخلية على عنصرين أساسيين وهما؛ مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية (التي تشير لقدرة الإدارة، باعتبارها المسئول الأول، على تصميم ذلك الهيكل بما يجعله قادر على منع أو اكتشاف وتصحيح التحريفات الجوهرية في الوقت المناسب) ومدى فعالية تشغيل هيكل الرقابة الداخلية (التي تشير لتشغيل مختلف مكونات ذلك الهيكل، كما هو مصمم بالفعل لتحقيق أهدافه الثلاث) (سعيد، 2014).

وقد ارتبط مفهوم فعالية هيكل الرقابة الداخلية بمصطلح أوجه الضعف الجوهرية Material Weakness كحالة يكون فيها تصميم و/أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية لا يخفض خطر التحريفات الجوهرية إلى مستوى مقبول وامكانية حدوث خطأ أو غش ينتج عنه تحريفاً جوهرياً في القوائم المالية وعدم اكتشاف وتصحيح هذا التحريف في الوقت المناسب من جانب الموظفين في السياق العادي لأداء وظائفهم. وتمثل أوجه الضعف الجوهرية وجه أو أكثر من أوجه القصور الهامة

Significant Deficiencies في هيكل الرقابة الداخلية متى كان هناك احتمال معقول بتوليد تحريفات جوهرية.

وبشأن تعريف أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، فقد عرفها معيار المراجعة رقم (5) الصادر عن مجلس الرقابة علي أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) لسنة 2004 علي إنه " مجموعة متكاملة من أوجه القصور الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، ويحتمل أن ينتج عنها تحريفات جوهرية في بيانات القوائم المالية السنوية أو المؤقتة ولا يتم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب (Amy, 2019)

بينما عرفها علي وشحاته (2018) بأنها تلك المواقف التي يعتقد فيها مراقب الحسابات بأن إجراءات الرقابة الداخلية لا تقلل مخاطر حدوث أو عدم الاكتشاف بواسطة العاملين بالشركة خلال أدائهم لوظائفهم في وقت معقول، الأخطاء أو الغش أو المخالفات في أرصدة الحسابات والتي قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية محل المراجعة.

وبشأن تصنيف أوجه الضعف في هيكل الرقابة الداخلية، قام معيار المراجعة رقم (5) الصادر عن الـ PCAOB بتصنيفها إلى ثلاثة مستويات كما يلي: (lee et al, 2016 ؛ السيد، 2017).

أ- القصور في الرقابة الداخلية Deficiency: عبارة عن قصور في التصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل لا يسمح للإدارة أو الموظفين في سياق أداء مهامهم المعتادة بمنع أو اكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب.

ب- القصور الهام Significant Deficiency: عبارة عن قصور أو مزيج من أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية التي هي أقل حدة من الضعف الجوهري، إلا أنه يجب الاهتمام به من جانب المسؤولين عن الرقابة على التقارير المالية للشركة.

ج- الضعف الجوهري Material Weakness: عبارة عن قصور أو مزيج من أوجه القصور في هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية بحيث يكون هناك احتمال معقول بأن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية السنوية أو المرحلية لن يتم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وأشار سعيد (2014) إلى أن وجود أوجه القصور الهامة في تصميم هيكل الرقابة الداخلية (كغياب الفصل بين المسؤوليات، التطبيق غير الملائم للمبادئ المحاسبية، وغيرها من أوجه القصور الهامة ذات الصلة بالتصميم) ينجم عنه وجود أوجه ضعف جوهرية في تصميم هيكل الرقابة الداخلية، تنعكس بالتبعية على عدم فعالية تصميمه. كما أن وجود أوجه القصور الهامة في تشغيل

هيكل الرقابة الداخلية (كالفشل في تنفيذ وتشغيل بعض أو كل إجراءات هيكل الرقابة الداخلية المصممة، بافتراض تصميمها كما ينبغي) ينجم عنها، هي الأخرى، وجود أوجه ضعف جوهرية في تشغيل هيكل الرقابة الداخلية تنعكس بالتبعية على عدم فعالية تشغيله. وفي حالة وجود أوجه ضعف جوهرية في تصميم و/أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية، يمكن اعتبار ذلك الهيكل، غير فعال، سواء من حيث تصميمه و/أو تشغيله، في تحقيقه لأهدافه المحددة.

**وبشأن مؤشرات أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية،** فقد أشار معيار المراجعة رقم (5) الصادر عن الـ PCAOB إلى وجود مؤشرات هامة **من أمثلتها؛** وجود غش جوهرية أو غير جوهرية في جزء من الإدارة التنفيذية (الموظفين التنفيذيين أو المالكين الرئيسيين)، إعادة إصدار القوائم المالية، توصل مراقب الحسابات لتحريفات جوهرية في القوائم المالية للفترة الحالية في ظروف تشير إلى عدم إمكانية إكتشاف تلك الأخطاء من خلال هيكل الرقابة الداخلية، عدم فعالية الدور الإشرافي للجنة المراجعة على كل من؛ عملية إعداد التقارير المالية، وهيكل الرقابة الداخلية (PCAOB, 2004).

اتفق البعض (Doyle et al,2007; Lobo et al, 2020; Oradi et al,2020; Liu & Huang, 2020) على أن هناك إرتباط بين **أوجه الضعف الجوهرية** في هيكل الرقابة الداخلية وبين عدد من **المحددات الداخلية للشركة** مثل؛ حجم الشركة، وعمرها، ومعدل نموها، والوضع المالي، وتعدد العمليات والتقارير المالية. وتوصلت تلك الدراسات إلى؛ أنه كلما كانت الشركة ذات حجم صغير، وأقل ربحية، وأكثر تعقيد، وذات نمو سريع، أو تخضع لإعادة الهيكلة، فإنها تحتوي على أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية مقارنةً بغيرها من الشركات. وأضاف البعض (على وشحاته، ٢٠١٨؛ Mukhlasin & Anissa 2018) إلى إمكانية **إنخفاض أوجه الضعف الجوهرية** في هيكل الرقابة الداخلية في ظل؛ فعالية لجنة المراجعة، توافر البيئة الأخلاقية الملائمة، وجود موظفين ذوي خبرة وكفاءة في إدارة المراجعة الداخلية، وجود موارد مالية كافية موجهة نحو الاهتمام بالرقابة المحاسبية (كوجود محاسبين مؤهلين، الفصل الملائم بين المهام).

بينما أشار (Kim et al., (2019) إلى أن اسباب أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يرجع في المقام الأول إلى تعقد عمليات الشركة، وعدم كفاية الموارد المخصصة لهيكل الرقابة الداخلية. كما أشار لوجود علاقة إيجابية معنوية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية والممارسات الانتهازية للمديرين التنفيذيين. وأضاف (مليجي، واخرون، ٢٠١٦) إلى هذه المحددات؛ عمر الشركة وسرعة نموها حيث تحتفظ الشركات سريعة النمو بهيكل رقابة داخلية قوى،

والشركات الأقل عمراً تعاني من أوجه ضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية. لأنها غالباً ما تكون أقل إستقراراً وأكثر احتمالاً للتعرض لصراعات الوكالة، وأقل خبرة في تصميم هيكل رقابة داخلية فعال. أيضاً الشركات التي تعاني من مشاكل مالية تكون أكثر احتمالاً لتخفيض الاستثمار في إجراءات الرقابة الداخلية، والشركات ذات الخسارة المتكررة يتوقع أن يكون لديها هيكل رقابة داخلية ضعيف. كما تؤدي التغييرات في الهيكل التنظيمي إلى ضعف هيكل الرقابة الداخلية حيث عادةً ما تفرض إعادة هيكل الشركة تحديات أمام فعالية هيكل الرقابة الداخلية لديها.

**أما على المستوى المحلي**، لم يحظ الإفصاح عن تقييم هيكل الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف المختلفة بنفس الاهتمام كما على المستوى الدولي، إلا من خلال بعض الاجتهادات المحدودة كإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات عام ٢٠١١، واقتصر على ضرورة تقييم هيكل الرقابة الداخلية وإصدار تقرير لبيان رأي وتوصيات لجنة المراجعة (مليجي، وآخرون، ٢٠١٦). أضف الى ذلك، عدم وجود تقنين للإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية أو قيام مراقب الحسابات بالتوكيد على ذلك الإفصاح، فلا توجد أية معايير محاسبية أو معايير مراجعة مصرفية تناولت ذلك الإفصاح بصورة مباشرة، وأنه مازال الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية في مصر إختيارياً (وإن حدث سيكون ضمن مرفقات القوائم المالية). ويقوم مراقب الحسابات فقط بتقييم هيكل الرقابة الداخلية<sup>(5)</sup> لتحديد خطر الرقابة في سياق نموذج خطر المراجعة عند قيامه بمراجعة الحسابات كنموذج توكيدي تقليدي. كما لا توجد أي متطلبات من سوق رأس المال المصرية للشركات المقيدة بالبورصة بتقديم هذا النوع من الإفصاح (رميلي، 2020).

**يخلص الباحث مما سبق إلى**، أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في تصميم و/أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية، يشير لانخفاض مستوى فعالية ذلك الهيكل، سواء من حيث تصميمه و/أو تشغيله، ويحد من قدرته على تحقيق أهدافه، خاصةً قدرته على ضمان إمكانية الاعتماد على القوائم المالية. حيث تمثل أوجه الضعف الجوهرية وجه أو أكثر من أوجه القصور الهامة في هيكل الرقابة الداخلية، ويحتمل أن ينتج عنها تحريفات جوهرية في القوائم المالية ولا يتم منعها أو اكتشافها في الوقت المناسب. كما يوجد ارتباط بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وبعض

(5) أشارت بعض الدراسات (على وشحاته، ٢٠١٨؛ Arens et al.، 2014) لأهمية تقييم مراقب الحسابات لهيكل الرقابة الداخلية **تتم في الأسباب التالية**؛ أنه ملزم بتقييم هيكل الرقابة الداخلية إنتماً بمعايير المراجعة الخارجية المتعارف عليها GAAS. أنه يقوم بعملية المراجعة على أساس اختبائي، أن تقديره لخطر الرقابة، جنباً إلى جنب تقديره للخطر المتلازم، أمر حتمي لتخطيط المستوى المقبول من خطر الاكتشاف في ظل مستوى مقبول من خطر المراجعة، ذلك بالإضافة لاعتماده على تقييم لهيكل الرقابة الداخلية لتحديد مدى وتوقيت وطبيعة إجراءات المراجعة.

المؤشرات الهامة والمحددات الداخلية للشركة والتي تمثل أسباب أوجه الضعف الجوهرية في ذلك الهيكل. ويقوم مراقب الحسابات بتقييم هيكل الرقابة الداخلية لتحديد مدى وتوقيت وطبيعة إجراءات المراجعة، وتقدير خطر الرقابة بجانب الخطر المتلازم لتحديد المستوى المقبول من خطر الاكتشاف في سياق نموذج خطر المراجعة.

### 5-3 مراحل دورة حياة الشركة Firm Life Cycle Stages: المفهوم والمقاييس

تفترض نظرية دورة حياة الشركة Firm life cycle theory أن الشركة تتحرك عبر عدد من مراحل التطوير المختلفة، ولا تتبع نمطاً ثابتاً طوال حياتها. وتستخدم الإدارة استراتيجيات مختلفة من أجل تعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة. وكل مرحلة لها خصائص مختلفة تنعكس على النواحي المحاسبية، المهارات الإدارية، الاستراتيجيات، الهيكل التنظيمي، وعملية اتخاذ القرارات (Yoo et al, 2019).

وقد قسم Dickinson (2011) مراحل دورة حياة الشركة إلى خمسة مراحل رئيسية، وهي: التقديم، النمو، النضج، التذبذب، التدهور. بحيث تتميز كل مرحلة بمجموعة من الخصائص المالية والاقتصادية التي تميزها عن غيرها من المراحل الأخرى. ونظراً لأن سلوك الشركات يختلف خلال مراحل دورة حياتها، فمن المتوقع أن يتغير سلوك التقارير المالية مع مراحل دورة حياة الشركة. وبالتالي تؤثر مراحل دورة حياة الشركة على نتيجة القرارات والسياسيات المحاسبية مثل؛ الاحتفاظ بالنقدية، الإنفاق الاستثماري، قرارات التمويل، قرارات الاستحواذ، قرارات التنويع، سياسة توزيع الأرباح، جودة التقارير المالية. وقد أشارت العديد من الدراسات (Dickinson, 2011; Hamers, 2017; Habib & Hasan, 2019; Krishnan et al, 2021; حسين، ٢٠٢٠). إلى الخصائص التي تميز كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة، وذلك على النحو التالي:

#### أ- مرحلة التقديم Introduction Stage:

تسعى الشركة في هذه المرحلة الى إنشاء مكانة متميزة تمكنها من البدء في السوق وتضمن استمراريتها، من خلال إدخال منتجات و/أو خدمات جديدة، حيث تواجه درجة عالية من عدم التأكد والمخاطرة. وتتميز هذه المرحلة بالعديد من الخصائص والتي تتمثل في انخفاض الطلب على المنتجات، انخفاض هامش ربح المنتجات، عدم القدرة على استغلال وفورات الحجم، ارتفاع حالة عدم التأكد بالتكاليف والإيرادات المتوقعة. كما تعد الشركات في هذه المرحلة أكثر عُرضة للفشل، نتيجة شرعيتها المحدودة والصعوبات التي تواجهها في التنافس مع الشركات القائمة، مما يؤدي إلى

تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية. فضلاً عن قيام الشركة بزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري والتدفقات الرأسمالية لاستغلال فرص النمو المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة الاستثمارية. كما أن الشركة تعاني من عدم كفاية الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية، وبالتالي زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التمويلية (Dickinson et al, 2018؛ حسين، 2020؛ محمد، 2022).

كما تتميز هذه المرحلة بارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات، وانخفاض مستوى جودة الإفصاح المحاسبي نظراً لعدم اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بمتابعة الشركات في هذه المرحلة (Dickinson (2011). أضف إلى ذلك، أن الشركات في هذه المرحلة تواجه صعوبات أكبر في الحفاظ على نظم محاسبية ذات جودة مرتفعة حيث تعاني النظم المحاسبية في هذه المرحلة من أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يمكن أن تؤدي إلى تحريفات جوهرية متعمدة وغير متعمدة بالقوائم المالية. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون لدى الشركات تقارير مالية ذات جودة منخفضة (Hamers et al., 2016; Hasan et al., 2017; Can, 2020). وفي حالة نجاح الشركة في التقديم الأولى لمنتجات و/أو خدمات جديدة في هذه المرحلة، سوف تنتقل إلى المرحلة التالية.

### ب- مرحلة النمو Growth Stage

تتميز هذه المرحلة بالنمو التدريجي مع وجود منافسين في السوق، وبالتالي تسعى الشركة إلى زيادة نمو المبيعات ومن ثم ارتفاع هامش ربح المنتجات بغرض الحفاظ على مستوى التكاليف أو زيادة حصتها السوقية من خلال ارتفاع كفاءة التشغيل مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية. فضلاً عن استمرار قيام الشركة بزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري لاستغلال فرص النمو المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة الاستثمارية. كما أن الشركة ما زالت في حاجة إلى مزيد من التمويل الخارجي لتمويل المستوى المرتفع من أنشطتها الاستثمارية مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التمويلية (Dickinson, 2011; Dickinson et al., 2018؛ حسين، ٢٠٢٠).

وأضاف (Krishnan et al. (2021) أنه في هذه المرحلة قد يكون لدى الشركة إجراءات رقابة داخلية وآليات ضبط داخلي ملائمة وبالتالي جودة أعلى لإعداد التقارير المالية مقارنةً بمرحلة التقديم. لكن قد تواجه الشركة صعوبات في الحفاظ على هيكل رقابة داخلية فعال وتحتاج لوقت

أكبر لتفعيل الإجراءات الرقابية الصارمة، لذلك قد يكون هناك تحريفات جوهرية متعمدة وغير متعمدة في قوائمها المالية ولكن بشكل أقل من مرحلة التقديم.

كما تتميز هذه المرحلة بوجود حوافز كبيرة للشركات للحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة الطلب على جودة الإفصاح المحاسبي نظراً لتحول اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بمتابعة الشركات في هذه المرحلة لأنها قد تكون شركات واعدة سوف تحقق النجاح في المستقبل. وفي حالة ارتفاع حصة الشركة في السوق وارتفاع قدرتها التنافسية، سوف تنتقل الشركة إلى المرحلة التالية (Hamers et al., 2016).

### ج- مرحلة النضج Maturity Stage

تتميز هذه المرحلة بزيادة الطلب على منتجات الشركة، وثبات معدلات النمو في الحصة السوقية. حيث أصبحت الشركة معروفة في السوق لدي عملائها ومنافسيها، وينتج عن ذلك تشبع الأسواق بمنتجات الشركة. ومع زيادة حدة المنافسة ودخول منافسين جدد تستقر مبيعات الشركة عند حدود معينة مرضية للشركة ناتجة عن تطوير منتجاتها مما يؤدي إلى ارتفاع التدفقات النقدية الموجبة من الأنشطة التشغيلية. فضلاً عن انخفاض الفرص الاستثمارية المتوقعة نظراً لزيادة مستويات الإنفاق الاستثماري في مرحلة النمو مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة الاستثمارية. كما تبدأ الشركات في الوفاء بالتزاماتها المالية والاعتماد على مصادر التمويل الداخلية في المقام الأول عند الحاجة للنقدية، وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي. نظراً لتوافر فائض نقدي والقيام بتوزيع الأرباح على المساهمين مما يؤدي إلى تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التمويلية (Dickinson et al., 2018؛ حسين، ٢٠٢٠).

وأتفق كل من (Bakarich et al., 2019; Krishnan et al., 2021) على أن الشركات في هذه المرحلة يكون لديها إجراءات رقابية داخلية ملائمة وفعالة، ووظائف ضبط داخلي كافية لضمان جودة التقارير المالية. فانخفاض عدم التأكد بشأن الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية قد يشير إلى أن الشركات الناضجة لديها حافز أقل لممارسة إدارة الأرباح، مما يعني انخفاض التحريفات المتعمدة وغير المتعمدة في قوائمها المالية مقارنةً بالمراحل السابقة.

كما تتميز هذه المرحلة بانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات بصورة كبيرة، مع الاستمرار في زيادة مستوى جودة الإفصاح المحاسبي نظراً لتمتع الشركات خلال هذه المرحلة باهتمام ومتابعة مستمرة من قبل المحللين الماليين والمستثمرين. ومن المرجح أن ينشأ الابتكار في هذه المرحلة من الخبرة المتراكمة للشركات بمرور الوقت (Hamers et al., 2016) وفي حالة عدم قدرة الشركات

على الحفاظ على مركزها التنافسي في السوق، لضعف كفاءة التشغيل أو الفشل في الحفاظ على الابتكار، سوف تنتقل الشركة إلى المرحلة التالية

#### د- مرحلة التذبذب Shake-out Stage:

تواجه الشركة في هذه المرحلة انخفاض في كل من؛ حجم الطلب على منتجاتها، وحصتها السوقية، مع اقتراب الشركة من مرحلة التشبع الكامل للأسواق بمنتجاتها بالشكل الذي ينتج عنه الانخفاض الكبير في نمو مبيعات الشركة مقارنة بالمرحلة السابقة، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات أسعار منتجاتها. وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الشركة تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية ناتجة عن ثبات التكاليف مع انخفاض متوقع في الإيرادات الحالية. بالإضافة إلى قيام الشركة بالتخلص من بعض أصولها الرأسمالية للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية أو الحاجة إلى تجديد هذه الأصول مما يؤدي إلى عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة الاستثمارية فقد تكون أما موجبة أو سالبة. فضلاً عن قيام الشركة بالاستمرار بتوزيع أرباح على المساهمين لطمأنتهم علي موقف الشركة في السوق مع اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي لسداد أي عجز في مواردها مما يؤدي إلى عدم وضوح اتجاه تدفقاتها النقدية من الأنشطة التمويلية فقد تكون أما موجبة أو سالبة). وإذا لم تكن الشركة قادرة على الخروج من دوامة الأداء المتدني، سوف تنتقل إلى المرحلة التالية (Dickinson et al., 2018؛ حسين، 2020؛ محمد، 2022).

#### هـ- مرحلة التدهور Decline Stage

تشمل هذه المرحلة الشركات غير القادرة على الخروج من دوامة الأداء المتدني، كذلك الشركات التي فشلت في إنشاء مركز تنافسي وكانت أقل كفاءة من منافسيها. وتواجه الشركة في هذه المرحلة انخفاض كبير في حجم الطلب على منتجاتها وحصتها السوقية وبالتالي يستمر التدهور في مبيعات الشركة مع زيادة تكاليفها وتخسر الشركة الكثير من عملائها مما يؤدي إلى انخفاض شديد في مستوى أسعار منتجاتها وما يتبعه من تحقيق تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية. بالإضافة إلى استمرار سياسة إغلاق الفروع الخاسرة، وقيام الشركة بزيادة عمليات التخلص من بعض أصولها الرأسمالية للوفاء بالتزاماتها المالية الحالية مما ينتج عنه تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة الاستثمارية. إلا أن التوقعات الخاصة بنمط التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ليست واضحة (Dickinson, 2011; Habib & Hasan, 2019; Yoo et al, 2019).

كما أن الشركات في هذه المرحلة يكون لديها اجراءات رقابة داخلية ضعيفة، وتؤدي الضغوط المالية المحتملة إلى إمكانية تعرض الشركات للإفلاس ويكون لديها الدافع لتحريف التقارير المالية

لإخفاء التعثر المالي. وبالتالي فمن المتوقع أن يتمتع المديرين في هذه المرحلة بفرص ودوافع للمشاركة في إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية. وفي نهاية هذه المرحلة سوف تضطر الشركة إلى الخروج من السوق بشكل إجباري، مما يؤدي إلى زوالها (Bakarich et al. 2019; Shahzad et al, 2020; Krishnan et al. 2021).

**وبشأن قياس مراحل دورة حياة الشركة؛ أشار البعض (Hasan et al.، 2017؛ إبراهيم، ٢٠١٩)** أنه يمثل عملية صعبة ومعقدة نظراً لتداخل المنتجات، العمل في صناعات متنوعة، فضلاً عن تعقد أنشطة الشركة وتنوعها، مما قد ينتج عنه أن كل نشاط قد يمر بمرحلة مختلفة من مراحل دورة الحياة داخل نفس الشركة، مما يصعب من عملية القياس الدقيق لمراحل دورة الحياة على مستوى الشركة ككل. لذلك فقد اقترح البعض (Habib & Hasan، 2016؛ Dickinson، 2011 Hamers et al، 2016) 2019؛ إبراهيم، ٢٠١٩؛ مليجي، ٢٠٢٠) العديد من المقاييس المختلفة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة من أهمها ما يلي:

#### أ- عمر الشركة

أشارت دراسة (Dickinson (2011 إلى أن استخدام عمر الشركة كمقياس لمراحل دورة حياة الشركة يعد مقياس غير صحيح لأنه يفترض أن الشركة تتقدم بشكل خطي ثابت، وهو ما يتعارض مع الدراسات الحديثة التي تشير إلى أن حركة الشركة خلال دورة حياتها هي حركة ديناميكية تختلف باختلاف مراحل دورة حياة الشركة. وبالتالي فإن هذا المقياس يوفر معلومات جزئية عن مراحل دورة حياة الشركة. كما أن الوقت اللازم للانتقال من مرحلة إلى أخرى يختلف باختلاف نوع الصناعة، وكذلك اختلاف الزمن الذي تستغرقه كل شركة في اكتساب المهارات والخبرات بسبب اختلاف منحنى التعلم المرتبط بكل شركة، مما قد يحدث تشويه في القياس.

#### ب- الأرباح المحتجزة

تستخدم نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصول في نهاية الفترة أو إلى إجمالي حقوق الملكية كمقياس لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة. وكلما ارتفعت نسبة الأرباح المحتجزة كلما دل ذلك على وصول الشركة لمرحلة النضج، بينما كلما انخفضت نسبة الأرباح المحتجزة كلما دل على أن الشركة في مرحلة التقديم أو النمو (مليجي، ٢٠٢٠)، وبالرغم من أن هذا المقياس يتغلب على الانتقادات الموجهة لعمر الشركة بشأن افتراض النمو الخطي الثابت للشركة إلا أن هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على رصيد الأرباح المحتجزة آخر الفترة وتحد من استخدامه كمؤشر لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة مثل؛ ارتفاع أسعار المواد الخام، ارتفاع أسعار الفائدة،

التطور في تكنولوجيا الإنتاج، معدل الانفاق على البحوث والتطوير، وسياسة توزيع الأرباح (Hassan & Habib, 2017).

### ج- التدفقات النقدية

اقترحت دراسة (Dickinson (2011 مقياس مختلف عن المقاييس التقليدية يعالج أوجه القصور والانتقادات الموجهة لتلك المقاييس ويأخذ في الحسبان امكانية انتقال الشركة لأي مرحلة من مراحل دورة حياتها من خلال استخدام بيانات صافي التدفقات النقدية السنوية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية. حيث أشارت الدراسة إلى أن اشارة التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة تمثل اختلافاً جوهرياً بين المراحل المتعددة لدورة حياة الشركة، كما أنها تمثل بشكل عادل ربحية الشركة، نموها، ومخاطرها.

ويتميز هذا المقياس بأنه أكثر دقة من المقاييس التقليدية حيث انه يعكس كافة المعلومات المالية للشركة التي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية بدلاً من الاعتماد على مقياس واحد لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة. كما أنه يعكس الحالة الحقيقية لدورة العمل بالشركة، وبالتالي يعتبر هذا المقياس المستند على أنماط التدفق النقدي، مقياساً أفضل لمراحل دورة حياة الشركة (Yoo et al, 2018; Dickinson et al, 2019; Shahzad et al, 2019).

لكن يعاب عليه، أنه قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة نظراً لاستخدام اشارة التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة دون قيمتها ومن ثم اهمال الفروق بين قيم التدفقات النقدية من سنة الأخرى ومن شركة لأخرى، مما يؤدي إلى استنتاجات مضللة عند استخدام إشارة التدفقات النقدية لقياس مراحل دورة حياة الشركة. فضلاً عن زيادة التقلبات التي قد تتعرض لها التدفقات النقدية خلال السنة الواحدة نتيجة الاستجابة للظروف المختلفة التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة سنويا سواء بسبب حالة الاقتصاد الكلي، أو بسبب زيادة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية خلال السنة، وليس استجابة فقط للمرحلة التي تمر بها الشركة ذاتها. بالإضافة إلى قيام بعض الشركات بإعادة تبويب بعض بنود قائمة التدفقات النقدية من نشاط إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، من خلال التحكم في توقيت العمليات، وإدارة التدفقات النقدية بشكل عام، مما يؤدي إلى عدم تعبير التدفقات النقدية عن مراحل دورة حياة الشركة أو التعبير العادل عن أداءها (Habib & Hasan, 2019). وعلى الرغم من هذه المحددات إلا أنه ما زال هذا النموذج هو الأكثر استخداماً في العديد من الدراسات التطبيقية لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة. ولذلك سوف يعتمد الباحث على هذا المقياس في التحليل

(Bakarich et al. 2019; Wang السابقة الدراسات العديد من الدراسات السابقة (Bakarich et al. 2019; Wang et al. 2020; Hussain et al. 2020; Krishnan et al. 2021)

#### 5-4 تحليل أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، وإشتقاق الفرض الأول للبحث

إهتمت العديد من الدراسات بالتعرف على أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على إصدار مراقب الحسابات لرأي مُعدل بشأن الاستمرارية. فقد إختبرت دراسة Jiang et al (2010) ما اذا كان الافصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يؤثر على ميل مراقبي الحسابات لإصدار آراء معدلة بشأن الاستمرارية. بناء على عينة من 313 شركة تعاني من تعثر مالي خلال عامي 2004، 2005. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية في الشركات المتعثرة مالياً سيزيد من احتمال إصدار مراقبي الحسابات لآراء معدلة بشأن الاستمرارية. حيث أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يعني بالتبعية أن خطر الرقابة سيكون أعلى، الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على زيادة خطر عملية المراجعة ككل. ومن ناحية أخرى فإن وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية سيسمح للإدارة بالاتجاه لممارسات إدارة الأرباح بسبب الخلل في هيكل الرقابة الداخلي الذي يسمح بعدم إكتشاف مثل تلك الممارسات. وهو ما يعني بالتبعية زيادة وجود تحريفات جوهرية في التقارير المالية وزيادة خطر عدم إكتشاف تلك التحريفات. ولهذا فإن مراقب حسابات سيكون أكثر تحفظاً في اتخاذه لأحكامه المهنية في ظل تلك البيئة المشوشة والمفترقة للمصداقية، الأمر الذي قد يدفع به لاتخاذ قرار بإصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على مستوى الشركة ككل في الشركات المتعثرة مالياً من المرجح أن يزيد من احتمال إصدار مراقبي الحسابات لآراء معدلة بشأن الاستمرارية بدرجة أكبر من وجود نقاط ضعف جوهرية في إجراءات الرقابة الداخلية على مستوى الحسابات.

واتفق البعض (Petrovits et al., 2011; Feng, 2020؛ فرج، 2021) على وجود علاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وميل مراقبي الحسابات نحو إصدار آراء مُعدلة بشأن الاستمرارية سواء في سنة إصدار القوائم المالية أو السنة التالية لإصدارها. حيث أن وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يزيد من مخاطر المراجعة وخاصة خطر الرقابة، وخطر التقاضي مما يزيد من تكلفة عملية المراجعة وجهد مراقب الحسابات، ويزيد من

إحتمال حدوث إفلاس للشركة في السنة التالية لإصدار القوائم المالية مما يجعل مراقبي الحسابات يميلون أكثر نحو إصدار آراء مُعدلة بشأن الاستمرارية في هذه الشركات.

بينما أشار (Carson et al., 2013; Svanberg & Ohman, 2014) إلى أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية قد يعرض الشركة لمخاطر الأعمال والتعثر المالي، والذي قد يعيق الشركة عن الاستمرار ويعرضها للتصفية في الأجل القصير، مما يدفع مراقب الحسابات لإصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية في تقريره. ونتيجة لذلك يقوم كثير من عملاء المراجعة بتغيير مراقب الحسابات في السنة التالية لصدور هذا التقرير.

وفي نفس السياق، أكد البعض (Doyle et al., 2007; Myers et al., 2013) على أن الشركات التي تعاني من أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية تزيد لديها مخاطر الأعمال، وأرتفاع إحتمال حدوث إدارة أرباح وسلوك انتهازي للإدارة. لأن الإدارة سيكون لديها قدرة أكبر على كسر إجراءات الرقابة وإساءة استخدام الأصول أو التضليل في التقارير المالية بغرض إخفاء إفلاس وشيك عن المستثمرين المحتملين، مما يقلل من درجة الموثوقية في التقارير المالية، ويزيد من تعرض مراقبي الحسابات لمخاطر التقاضي وزيادة تحملهم للمسئوليات القانونية، الأمر الذي يدفعهم إلى إصدار آراء معدلة بشأن الاستمرارية في تقارير المراجعة الخارجية.

كما يرى البعض (Wu & Tuttle, 2014; Oradi et al, 2020; Bakarich & Baranek, 2020; Barr- Pulliam et al, 2022) أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يؤثر على العديد من النواحي لدى الشركات وتقرير مراقب الحسابات على حد سواء. حيث يؤدي وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية إلى انخفاض جودة وشفافية التقارير المالية، وانخفاض كفاءة الاستثمار، وارتفاع تكلفة رأس المال، وزيادة مخاطر الأعمال، وانخفاض القدرة على التنبؤ بالأرباح، وانهيار أسعار الأسهم مما ينعكس سلباً على القيمة السوقية لها. مما يترتب عليه تعديل مراقب الحسابات لرأيه في تقريره عن السنة التي حدث فيها أي من أوجه الضعف الجوهرية السابق ذكرها.

واتفق البعض (Vermeer et al, 2013; Galizo & Saladrig, 2016; Feng, 2020) على وجود العديد من المؤشرات التي تعبر عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية والتي يستدل منها مراقب الحسابات على احتمال إفلاس الشركة، وبالتالي عدم قدرتها على الاستمرار، وبالتالي اصداره لرأي معدل بشأن الاستمرارية عن السنة الحالية، وفي الغالب يظل تأثيرها على رأيه للسنة التالية لسنة حدوث أوجه الضعف الجوهرية، نظراً لصعوبة إصلاح هذه

العيوب خلال السنة التالية. ومن أمثلة تلك المؤشرات؛ ضعف الأداء المالي للشركة وما يترتب عليه من التأخر في سداد الالتزامات، وعدم توفر السيولة اللازمة، وانخفاض الأرباح في الأجل القصير، عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية، تكرار حدوث خسائر تشغيلية لعامين متتاليين، وجود حالات غش أو إساءة استخدام الأصول بالشركة، وجود حالات احتيال وتلاعب إداري في الشركة، إعادة هيكلة القروض، الاتجاه نحو التصفية. تُعد جميعاً بمثابة مؤشرات هامة لوجود شك جوهري في مقدرة الشركة على الاستمرار، مما يؤدي لإصدار مراقب الحسابات لرأي معدل بشأن الاستمرارية في السنة الحالية والسنة التالية لها.

**وفيما يتعلق بيئة الممارسة المهنية في مصر،** اختبر بعض الباحثين تأثير أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على كل من؛ مستوى التحفظ المحاسبي (مليجي، وآخرون، ٢٠١٦)، مستوى جودة الاستحقاقات (السيد، 2017)، أتعاب مراقب الحسابات (حسن، 2020)، خطر انهيار أسعار الأسهم (محمد، 2021)، ومحددات جودة حكم مراقب الحسابات على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية (علي، 2020). ولم تختبر إلا دراسة وحيدة (فرج، 2021) العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ورأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. وقد توصلت إلى وجود تأثير ايجابي معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في سنة إصدار القوائم المالية والسنة التالية لها.

**يخلص الباحث مما سبق إلى،** أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يعني بالتبعية أن خطر الرقابة سيكون أعلى، الأمر الذي سينعكس بطبيعة الحال على زيادة خطر عملية المراجعة ككل. ومن ناحية أخرى فإن وجود أوجه ضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية سيسمح للإدارة بالاتجاه لممارسات إدارة الأرباح بسبب الخلل في هيكل الرقابة الداخلية والذي يسمح بعدم اكتشاف مثل تلك الممارسات، والذي سيعني بالتبعية زيادة وجود تحريفات جوهرية في التقارير المالية وزيادة خطر عدم اكتشاف تلك التحريفات. ولهذا فإن مراقب الحسابات سيكون أكثر تحفظاً في اتخاذه لأحكامه وأراءه المهنية، مما يجعله يميل أكثر نحو إصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية. كما أن مثل هذا الاتجاه المتحفظ في إصدار التقارير يبرره وجود قلق فعلي لدى مراقبي الحسابات من زيادة حالات التقاضي، وبالتالي فإن خطر التقاضي يلعب دوراً محفزاً على زيادة التحفظ الذي يمارسه مراقب الحسابات عند إصدار رأيه الفني بشأن الاستمرارية.

لذلك يتوقع الباحث، أن يكون هناك تأثير معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها. حيث يتوقع الباحث أن يكون له تأثير معنوي، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

**H<sub>1</sub>: تؤثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية معنوياً على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.**

ومن ناحية أخرى، بدأت الدراسات الأكاديمية في البحث في محددات إصدار تقارير المراجعة المعدلة، فمنها ما أشار إلى خصائص مراقب الحسابات؛ كدرجة التخصص الصناعي، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة. والبعض الآخر أشار إلى وجود علاقة بين إدارة الإرباح واحتمال إصدار مراقبي الحسابات لتقارير مراجعة تتضمن آراء مُعدلة (Chen et al., 2001; Satria et al., 2018; Shuraki et al., 2021) في حين ركز الجانب الأكبر من الدراسات على الحالة المالية لعميل المراجعة كمحدد جوهري لإصدار تقارير مراجعة وخاصةً المعدل منها بسبب الشك في الاستمرارية. حيث أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية متمثلة في التعثر المالي، وزيادة معدلات الرفع المالي، تحقيق خسائر لسنتين متتاليتين كانت الأكثر احتمالاً للحصول على تقارير بآراء مُعدلة بشأن الاستمرارية (Suroto & Kusuma, 2017; Satria et al, 2018; Widoretno, 2019).

وأشار البعض (Mo et al, 2015; Berglund et al., 2018; Sanoran, 2018) إلى اختلاف رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية باختلاف حجم منشأته، حيث يميل مراقبي الحسابات الذين ينتمون لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى Big4 إلى إصدار آراء مُعدلة بشأن الاستمرارية للعملاء المتعثرين حتى يتجنبوا التعرض لمخاطر التقاضي؛ أي يقل لديهم الوقوع في الخطأ من النوع الثاني. وذلك لأن منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى يكون لديها الخبرة والتدريب الكافي، والذي يمكنها من التعرف على مدى وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، بما يمكن مراقب الحسابات المنتمي إليها من تعديل رأيه بشأن الاستمرارية.

وفي نفس السياق، أوضح (Berglund et al, 2018) أنه مع كبر حجم منشأة مراقب الحسابات تتزايد التكاليف المتوقعة لعدم إصدار رأي معدل بشأن الاستمرارية لعميل متعثر (أي الوقوع في خطأ من النوع الثاني)، وذلك لأنهم يعانون من ضرر أكبر لسمعتهم وتكاليف تقاضي أكبر مقارنة بمنشآت Non- Big4، وكذلك تتخفف التكاليف المتوقعة الناتجة من الوقوع في خطأ

من النوع الأول (الاستغناء عن منشأة المراجعة)، وذلك لأن لديهم قاعدة كبيرة من العملاء وبالتالي لا يتأثرون بخسارة أحد العملاء.

**وعلى النقيض من ذلك،** أتفق (Myers et al., 2014; Salehi et al., 2018) على أن مكاتب المراجعة غير الأربعة الكبار قد أبدت رأياً معدلاً بشأن استمرارية الشركات المتعثرة مالياً بدرجة أكبر مقارنة بمكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وقد فسر ذلك بعدم توافر موارد مالية كافية لدى الأولى لتحمل تكاليف التقاضي إذا ما فشلت في إبداء رأي سليم بشأن الاستمرارية.

**وفي نفس الاتجاه ولكن بتفسير مختلف،** أشار (Kaplan and Williams (2012) إلى أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبار لا تُصدر رأي معدل بشأن الاستمرارية بدرجة مرتفعة، حيث إنها تتخلى عن الشركات التي تواجه تعثر مالي، ومن ثم انخفاض وجود أحداث أو ظروف جوهرية تؤثر على استمراريتهما، في حين تتولى مكاتب المراجعة من غير الأربعة الكبار مراجعة حسابات تلك الشركات. فمع مرور الوقت، تتخلص مكاتب المراجعة الأربع الكبار بشكل متزايد عن تلك الشركات التي تواجه مشاكل مالية وتقوم بإخفاء أدائها المالي الضعيف من خلال إدارة الأرباح، وخاصة في حالة وجود أزمات مالية عالمية.

**وفيما يتعلق بالرفع المالي،** أشار (Averio (2021) الى وجود تأثير سلبي معنوي لمعدل الرفع المالي لمنشأة عميل المراجعة على رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. حيث أن ارتفاع معدل الرفع المالي يعد إشارة سلبية بشأن أداء منشأة عميل المراجعة ومدى اعتمادها على الديون لتمويل عملياتها، وهو ما يعد إشارة سلبية بشأن قدرة المنشأة على الاستمرار.

**وفيما يتعلق بحجم،** عُمر منشأة عميل المراجعة أشار (Geiger et al., (2014 إلى أن الشركات الأكبر حجماً وعمراً أكثر قدرة على، وذات فرص أعلى في، التخلص من الصعوبات المالية التي تواجهها، والحصول على التمويل اللازم، ومن ثم تجنب الإفلاس مقارنةً بالشركات الصغيرة والحديثة في السوق. ومن ثم تكون أقل ميلاً للحصول على تقارير مراجعة برأي معدل بشأن الاستمرارية.

**ولذلك سيقوم الباحث باختبار عدد من محددات اصدار تقارير مراجعة برأي معدل بشأن الاستمرارية، والتي تمثلت في؛** حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، **كمتغيرات رقابية،** تؤثر على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

## 5-5 تحليل الدور المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث

تؤثر طبيعة المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دورة حياتها على مدى قوة أو ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، وكذلك على رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. فمن ناحية تأثير مراحل دورة حياة الشركة على فعالية إجراءات الرقابة الداخلية. اختبرت دراسة (Chen (2016 أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية مقاسة بجودة الأرباح في الصين خلال الفترة من 2010 إلى 2013. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن فعالية هيكل الرقابة الداخلية يمكن أن يمنع إدارة الأرباح. وأن العلاقة بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية تختلف باختلاف مراحل دورة حياة الشركة. حيث توجد علاقة إيجابية معنوية بين فعالية هيكل الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في مرحلة النضج، بينما في مرحلتي النمو والتدهور تكون العلاقة بينهما غير معنوية.

كما أشار كل من (Hamers et al., 2016; Hasan et al., 2017) إلى أن المرحلة التي تمر بها الشركة تؤثر على مدى قوة أو ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أنه خلال مراحل التقديم والتذبذب والتدهور تعاني الأنظمة المحاسبية للشركة من أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تحريفات جوهرية متعمدة وغير متعمدة بالقوائم المالية. وبالتالي فمن المتوقع أن يكون لدى الشركات تقارير مالية ذات جودة منخفضة، بخلاف مرحلتي النمو والنضج التي يكون لدى الشركة إجراءات رقابة داخلية ملائمة وفعالة ووظائف ضبط داخلي، مما يعني انخفاض التحريفات المتعمدة وغير المتعمدة في قوائمها المالية وبالتالي فمن المتوقع أن يكون لدى الشركات تقارير مالية ذات جودة مرتفعة.

وفي نفس السياق، اختبر البعض (Can, 2020; Krishnan et al., 2021) أثر مراحل دورة حياة الشركة على جودة التقارير المالية مقاسة بإدارة الأرباح وإعادة إصدار القوائم المالية. وقد توصلت إلى أنه خلال مراحل التقديم والنمو والتدهور قد تزيد احتمالية ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازي واستخدام السلطة التقديرية لإدارة الأرباح، ويزيد احتمال إعادة إصدار القوائم المالية، مقارنة بمرحلة النضج. الأمر الذي يشير ضمناً إلى انخفاض جودة التقارير المالية وزيادة احتمالية التحريفات الجوهرية، مما يؤدي إلى تصنيف مراقب الحسابات لمنشأة عميله في هذه المراحل كعميل ذو مخاطر مراجعة مرتفعة. كما أن الشركات في المراحل المبكرة من دورة حياتها يكون خطر الفشل

المالي عالي وبالتالي لديها حافز أكبر لإدارة الأرباح، كما لا يوجد لديها إجراءات رقابة داخلية قوية، ومتابعة محللين ماليين أقل لاكتشاف إدارة الأرباح. بينما مديري الشركات في مرحلة النضج تكون الفرص والدوافع لديهم أقل لإدارة الأرباح ويقل احتمال إعادة إصدار الشركات لقوائمها المالية. وتستثمر الشركات أكثر في إجراءات الرقابة الداخلية وتقل مخاطر التحريفات الجوهرية المتعمدة وغير المتعمدة بالقوائم المالية مقارنةً بالشركات في المراحل الأخرى من مراحل دورة حياتها.

كما أضاف (Durana et al, 2021) أن الشركات في مرحلة التقديم والتدهور تواجه مخاطر مالية مرتفعة تجعلها تتجه إلى إدارة أرباحها بشكل أكبر، وبدرجة أقل في مرحلة النمو لكي توفر صورة أفضل عن الشركة لأصحاب المصالح، وبالتالي تزيد المخاطر المالية واحتمال إفلاس الشركات مما يشجع المديرين علي ممارسة التلاعب المحاسبي في مرحلتي التقديم والتدهور مقارنةً بالمراحل الأخرى من مراحل دورة حياة الشركة.

**ومن ناحية أخرى؛** تؤثر نوع المرحلة التي تمر بها الشركة من دور حياتها على وضعها المالي وإمكانية تعرضها للتعثر وال فشل المالي، والذي بالتبعية يؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار، واحتمال حصولها على رأي معدل بشأن الاستمرارية. حيث أنه خلال مراحل التقديم والتذبذب والتدهور تكون الشركة أكثر احتمالاً للتصفية وعدم القدرة على الاستمرار، وتؤدي الضغوط المالية المحتملة إلى إمكانية تعرض الشركات للإفلاس والتعثر المالي ويكون خطر الفشل المالي عالي. بخلاف مرحلتي النمو والنضج تكون الشركة أكثر استقراراً وقدرة على الاستمرار في المستقبل (Akbar et al., 2019; Bakarich et al. 2019; Shahzad et al, 2020; Krishnan et al., 2021).

كما توصل كل من (Hasan and Habib, 2017; Al-Hadi et al., 2017) أن الشركات تتمتع خلال مرحلة النضج بميزة تنافسية، من خلال استغلال مواردها وإدارة قدراتها، وأنه خلال تلك المرحلة ترتفع صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، حيث يحدث نمو أكبر وباستمرار في إيراد المبيعات وهامش الربح والاستثمارات. ويكون لدى هذه الشركات موارد كافية مما يسهم في انخفاض حدة التعثر المالي الذي يواجه تلك الشركات بدرجة كبيرة كمؤشر على استمرارية الشركة. بينما في مرحلة التدهور يتم التخلص من الأصول بشكل تدريجي ومتكرر وتنخفض الربحية مع انخفاض السيولة وتقلب التدفقات النقدية مما يسهم في ارتفاع حدة التعثر المالي بدرجة كبيرة كمؤشر على استمرارية الشركة.

ومن ناحية أخرى، تم الربط بين التدفقات النقدية كمقياس لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة وحدث التعثر المالي للشركة، واعتبار الأولى محددًا ومؤشراً أساسياً للثانية. فقد أشار Kim et al (2019) إلى أن الشركة المتعثرة مالياً تلك التي تحقق صافي تدفق نقدي تشغيلي سالب، وتوصل إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للتنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه مباشرةً بعام أو عامين.

كما توصل البعض (Hasan et al. 2017; Chhillar & Lellapalli, 2022) إلى ارتفاع ممارسات السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح لتعظيم التدفقات النقدية في الشركات الأمريكية في مرحلتي التقديم والتدهور وخاصةً في ظل ارتفاع احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي في تلك المراحل بسبب ارتفاع قيمة الاستحقاقات والقيمة السالبة لصادف التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. بينما في مرحلتي النمو والنضج فإن إدارة الشركة يكون لديها ميل أقل للانخراط في ممارسات السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح، وخاصةً في ظل انخفاض احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي في تلك المراحل. وذلك في ظل استخدام مرحلة التذبذب كمرحلة مرجعية لمراحل دورة حياة الشركة.

كما أكد البعض (Lu & Diandian, 2016; Suroto & Kusuma, 2017; Satria et al., 2018; Widoretno, 2019) على أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية متمثلة في التعثر المالي تكون أكثر احتمالاً للحصول على رأي مُعدل بشأن الاستمرارية. حيث يمثل التعثر المالي حالة من حالات العجز النقدي التي تواجه الشركة وتفقد قدرتها على سداد التزاماتها الحالية في مواعيد استحقاقها. وذلك نتيجة عدم كفاية تدفقاتها النقدية التشغيلية، مما يجعلها مهددة بالأفلاس أو التصفية وعدم القدرة على الاستمرارية في المستقبل. كما تتجه الشركات التي تواجه حالة من حالات التعثر المالي إلى إدارة أرباحها وذلك لتجنب التأثيرات السلبية قدر الامكان وهو ما يقدم اشارات سلبية لمراقب الحسابات في مرحلة تقييم أدلة المراجعة، وبالتالي يزيد احتمال حصولها على تقرير مراجعة يتضمن رأي مُعدل بشأن الاستمرارية.

وأشار عبد العال (2021) إلى أن الشركات التي تواجه مشاكل وضغوط مالية وخاصة حالات التعثر المالي كانت الأكثر احتمالاً للحصول على آراء معدلة من قبل مراقبي الحسابات بشأن الاستمرارية مقارنة بغيرها من الشركات والتي توصف بأنها مستقرة مالياً. وقد برر الباحث ذلك بأحد سببين، أولهما، أن التعثر المالي قد يدفع إدارة الشركة إلى اتخاذ سلوك انتهازي؛ هدفه الحد من آثاره السلبية وبما يشير ضمناً إلى انخفاض جودة التقارير المالية نتيجة لزيادة مخاطر التحريفات

الجوهريّة. وثانيهما، أن التعثر المالي يزيد من الشك في قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، وكلا السببين من محددات تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وذلك في ضوء ما ورد بمعايير المراجعة المصرية (570)، (701).

ويخلص الباحث مما سبق إلى؛ أن طبيعة المرحلة التي تمر بها الشركة من مراحل دورة حياتها تؤثر على كل من قوة أو ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، وكذلك يكون لها تأثير على رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. لذلك يتوقع الباحث، اختلاف تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهريّة في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية في بيئة الممارسة المهنية المصرية. وعليه يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

**H<sub>2</sub>: يختلف التأثير المعنوي لأوجه الضعف الجوهريّة في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مراحل دورة حياة الشركة.**

## 5-6 منهجية البحث

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية البحث؛ متضمناً هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج اختبار فرضي البحث، وذلك على النحو التالي:

### 5-6-1 هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث، التي خلص إليهما الباحث في الدراسة النظرية، من خلال اختبار العلاقة بين كل من أوجه الضعف الجوهريّة في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية من جهة. وكذلك أثر مراحل دورة حياة الشركة، كمتغير مُعدل، على هذه العلاقة من جهة أخرى.

### 5-6-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. وتتكون عينة الدراسة من عينة تحكّمية من هذه الشركات خلال الفترة من عام 2017 حتى

2019، روعي في اختيارها عدة اعتبارات قياساً على (Hussain et al., 2020; Krishnan et al., 2021). ومن أهم هذه الاعتبارات؛ أن تتوافر قوائمها المالية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات والإيضاحات المتممة لها في نهاية السنة المالية خلال سنوات الدراسة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنه المصري، وأن تتداول أسهمها في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

### 5-6-3 أدوات وإجراءات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة في القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة وتقرير مراقب الحسابات المرفق بها، والإيضاحات المتممة لها. والتي تم الحصول عليها من خلال عدة مصادر منها؛ موقع معلومات مباشر مصر ([www.mubasher.info/countries/eg](http://www.mubasher.info/countries/eg))؛ والمواقع الالكترونية لبعض الشركات الواردة بعينة الدراسة، والموقع الالكتروني للبورصة المصرية ([www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com](http://www.egx.com.eg/ar/NewsSearch.aspx?com))، كوسيلة رئيسية للحصول على المعلومات.

أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة فتتمثل في تحليل محتوى القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، وتقرير مراقب الحسابات المرفق بها لتحديد؛ مراحل دورة حياة الشركة، ووجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، ورأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وبذلك بلغ عدد شركات عينة الدراسة (74) شركة في (13) قطاع مختلف، وبإجمالي مشاهدات (217) مشاهدة. ويظهر الجدول رقم (1) القطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة وعدد الشركات والمشاهدات بكل قطاع.

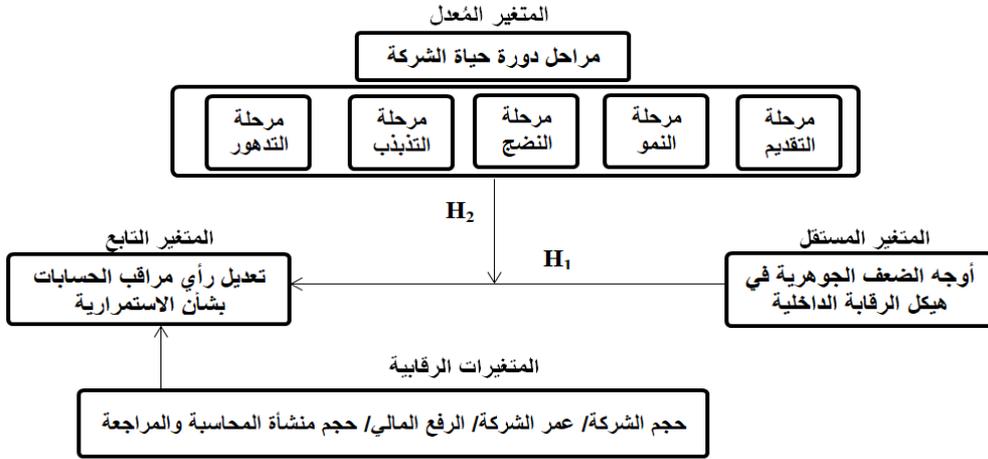
### جدول 1: عينة الدراسة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها شركات العينة

م	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
1	العقارات	13	38
2	الاغذية والمشروبات	12	36
3	الموارد الأساسية	7	20
4	الرعاية الصحية والأدوية	6	17
5	التشييد ومواد البناء	11	32
6	السياحة والترفيه	5	15
7	الكيمويات	4	12
8	الاعلام	2	6
9	المنسوجات والسلع المعمرة	3	9
10	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	4	12
11	منتجات منزلية وشخصية	3	9
12	موزعون وتجار التجزئة	2	5
13	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2	6
	الاجمالي	74	217

المصدر: من إعداد الباحث

## 5-6-4 نموذج البحث

يتضح من تتبع فرضي البحث، أن متغيرات الدراسة تتضمن؛ متغير مستقل، هو أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، ومتغير تابع، هو تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، ومتغير مُعدل للعلاقة الرئيسية هو مراحل دورة حياة شركة عميل المراجعة. ويظهر نموذج البحث تبعاً لذلك كما يلي:



شكل 1: نموذج البحث الأساسي (إعداد الباحث)

## 5-6-5 توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تم توصيف المتغيرات وقياسها على النحو التالي:

## 5-6-5-1 المتغير التابع: تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية (GCO)

أن يكون تقرير مراقب الحسابات قد تم تعديله سواء بإضافة فقرة تخص الإستمرارية في التقرير النظيف أو إبداء رأي متحفظ بشأن الإستمرارية، ويقاس كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة إذا كان تقرير مراقب الحسابات معدلاً بشأن الإستمرارية، والقيمة (0) بخلاف ذلك. (Li et al., 2020; Liu & Huang, 2020, Oradi et al., 2020)

## 5-6-5-2 المتغير المستقل: أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية (ICMW)

تشير لوجود خلل في تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية بحيث يكون هناك إمكانية معقولة أن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية السنوية لن يتم منعها أو إكتشافها في الوقت المناسب. ويقاس من خلال تقرير مراقب الحسابات كمتغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان

تقرير مراقب الحسابات معدلاً ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك، قياساً على (Lobo, et al., 2020)؛ أبو العلا، (2021)؛ Li, et al., 2016؛ Kim et al, 2019؛ السيد، ٢٠١٧؛

### 5-6-3 المتغير المعدل: مراحل دورة حياة الشركة (FLC Stage)

تنقسم مراحل دورة حياة الشركة إلى خمس مراحل هي: التقديم، النمو، النضج، التذبذب، التدهور. وقدمت دراسة (Dickinson (2011) مؤشراً لمراحل دورة حياة الشركة باستخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية للشركة، وبالاعتماد على إشارة التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وقياساً على (Bakarich et al., 2019; Habib and Hasan, 2019; Krishnan et al., 2021; Hussain et al., 2020) استخدم الباحث مقياس دراسة Dickinson لتصنيف شركات العينة وفقاً للمرحلة التي تمر بها من مراحل دورة حياتها وفقاً لإشارة التدفقات النقدية المختلفة، وذلك وفقاً للجدول رقم (2) التالي:

### جدول 2: تصنيف مراحل دورة حياة الشركة وفقاً لنموذج دراسة (Dickinson (2011)

مراحل دورة حياة الشركة					إشارات أنماط التدفق النقدي من واقع قائمة التدفقات النقدية
مرحلة التدهور	مرحلة التذبذب	مرحلة النضج	مرحلة النمو	مرحلة التقديم	
Decline Stage	Shake-out Stage	Maturity Stage	Growth Stage	Introduction Stage	
عمود (5)	عمود (4)	عمود (3)	عمود (2)	عمود (1)	
-	الإشارات الممكنة المتبقية لأنماط التدفق النقدي بخلاف ما ظهر عند المراحل الأربعة الأخرى	+	+	-	إشارة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
+		-	-	-	إشارة صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
-/+		-	+	+	إشارة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

واعتماداً على إشارات أنماط التدفق النقدي من واقع قائمة التدفقات النقدية يتم تضمين نموذج البحث أربعة متغيرات وهمية كمؤشر لمراحل دورة حياة الشركة، بحيث يعبر كل منها عن ظهور الشركة بأحد مراحل دورة حياة الشركة خلال السنة المالية. كما تم استخدام مرحلة التذبذب كمرحلة مرجعية للمراحل الأربعة الأخرى لأن معظم شركات العينة تنتمي لهذه المرحلة، وذلك قياساً على (Yoo et al., 2019؛ حسين، 2020)، وذلك على النحو التالي:

- **مرحلة التقديم ( $INTR_{it}$ ):** متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطابق المشاهدة (شركة/ سنة) مع إشارات أنماط التدفق النقدي عند مرحلة التقديم (عمود (1) بجدول رقم (2)) ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
- **مرحلة النمو ( $GROW_{it}$ ):** متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطابق المشاهدة (شركة/ سنة) مع إشارات أنماط التدفق النقدي عند مرحلة النمو (عمود (2) بجدول رقم (2)) ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.
- **مرحلة النضج ( $Matu_{it}$ ):** متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطابق المشاهدة (شركة/ سنة) مع إشارات أنماط التدفق النقدي عند مرحلة النضج (عمود (3) بجدول رقم (2)) ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك..
- **مرحلة التدهور ( $DECL_{it}$ ):** متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطابق المشاهدة (شركة/ سنة) مع إشارات أنماط التدفق النقدي عند مرحلة التدهور (عمود (5) بجدول رقم (2)) ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.

#### 5-6-5-4 المتغيرات الرقابية

- يشمل نموذج الدراسة على عدد من المتغيرات الرقابية التي اتفقت عليها نتائج دراسات محددات رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وفي ضوء ما تم استقراءه منها يعتقد الباحث بوجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع محل الدراسة. ومن أهم تلك المتغيرات ما يلي:
- **حجم منشأة عميل المراجعة ( $Size_{it}$ ):** يعبر عن القدرات والإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية لمنشأة عميل المراجعة وقدرتها علي توليد إيرادات تشغيلية من عملياتها. ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية السنة المالية (Hussain et al., 2020).
  - **عمر منشأة عميل المراجعة ( $Age_{it}$ ):** يقصد بها فترة وجود منشأة عميل المراجعة في السوق، وهي الفترة بين تأسيس الشركة أو إدراجها في البورصة وحتى سنة الاختبار محل الدراسة. ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات منذ قيد الشركة في البورصة حتى سنة الاختبار، قياساً على (Chen et al., 2016).
  - **الرفع المالي ( $Lev_{it}$ ):** تعكس المخاطر المالية للشركة، وتقاس من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية، قياساً على (Xu et al., 2020).
  - **حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ( $Big4_i$ ):** يقصد به مدى سيطرة منشأة المحاسبة والمراجعة على نسبة كبيرة من العملاء في سوق المهنة، خاصةً ذوي الأصول والإيرادات الضخمة، وذلك لما تملكه من قدرات مادية وبشرية وتكنولوجية وسمعة مهنية. ويقاس كمتغير وهمي يأخذ قيمة (1)

إذا كانت منشأة المحاسبة والمراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الأربعة الكبرى (Big4) ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك. (حسين، 2020)

### 5-6-6 نماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فرضي البحث

قام الباحث بصياغة معادلات انحدار توضح العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، وتظهر معادلات الانحدار لإختبار فرضي البحث على النحو التالي:

#### 5-6-6-1 نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H<sub>1</sub>)

لاختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية؛ تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 Lev_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 Big 4_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

**GCO<sub>it</sub>**: تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية للشركة (i) في السنة (t).

**ICMW<sub>it</sub>**: أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية للشركة (i) في السنة (t).

**β<sub>0</sub>**: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

**β<sub>1</sub>**: معامل الانحدار للمتغير المستقل، والذي يحدد إتجاه العلاقة ويقاس نسبة ما تفسره أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية من التغيرات في رأي مراقب الحسابات المُعدل بشأن الإستمرارية.

**ε<sub>it</sub>**: حد الخطأ العشوائي، ويمثل الجزء من تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية والذي يتغير بطريقة عشوائية نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها نموذج الانحدار.

#### 5-6-6-2 نموذج اختبار الفرض الثاني للبحث (H<sub>2</sub>)

لإختبار الفرض الثاني، والذي يتناول ما إذا كان التأثير المعنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية يختلف باختلاف مراحل دورة حياة الشركة. تم صياغة نموذج (2) لاختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ومراحل دورة حياة الشركة والأثر التفاعلي بينهما على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية (GCO<sub>it</sub>) كمتغير تابع كما يلي:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Lev_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 Big 4_{it} + \beta_6 Intr_{it} + \beta_7 Grow_{it} + \beta_8 Matu_{it} + \beta_9 Delc_{it} + \beta_{10} ICMW_{it} * Intr_{it} + \beta_{11} ICMW_{it} * Grow_{it} + \beta_{12} ICMW_{it} * Matu_{it} + \beta_{13} ICMW_{it} * Delc_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث:

$ICMW_{it} * Intr_{it}$ : تشير إلى الأثر التفاعلي بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ومرحلة التقديم على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

$ICMW_{it} * Grow_{it}$ : تشير إلى الأثر التفاعلي بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ومرحلة النمو على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

$ICMW_{it} * Matu_{it}$ : تشير إلى الأثر التفاعلي بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ومرحلة النضج على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

$ICMW_{it} * Delc_{it}$ : تشير إلى الأثر التفاعلي بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ومرحلة التدهور على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

$\beta_1 : \beta_1$ : تمثل معاملات الانحدار للمتغيرات المُفسرة للدراسة (المُستقلة والمُعدلة والرقابية).

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

### 5-6-7 أدوات التحليل الإحصائي

اعتمد الباحث على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) الإصدار رقم (22)، لاجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية. وقد تم استخدام بعض الاختبارات الاحصائية مثل؛ اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي ويضم؛ إختبار مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وإختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطى المتعدد (Multicollinearity)، ثم عرض الاحصاءات الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبار فرضي البحث للتحقق من وجود علاقة سببية بين متغيرات البحث الأساسية والتعرف على درجة وطبيعة هذه العلاقة تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression) لملاءمته لطبيعة قياس المتغير التابع، فهو متغير ثنائي القيمة، يأخذ قيمتين (1،0). ويكون هدفنا ليس تفسير التغير في قيم المتغير التابع، وإنما تفسير احتمال حدوث وعدم حدوث الظاهرة محل الدراسة، وأخيراً اجراء بعض التحليلات الاضافية وذلك على النحو التالي:

### 5-6-7-1 اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي

اعتمد الباحث للتحقق من صلاحية بيانات الدراسة التطبيقية للتحليل الإحصائي، على إجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

### 5-6-7-1-1 اختبار التوزيع الطبيعي: Normal Distribution test

يستخدم هذا الإختبار للتحقق مما إذا كانت بيانات متغيرات الدراسة تأخذ شكل التوزيع الطبيعي أم لا، وبناء عليه اختيار أسلوب التحليل الإحصائي الملائم. حيث توجد عدة اختبارات، منها اختبار **Jarque-Bera Test** ، وفي ظل هذا الاختبار إذا كانت القيمة الاحتمالية (p-value) للاختبار أكبر من (0.05)، وتكون معاملات الالتواء Skewness تقترب من الصفر، ومعاملات التفرطح Kurtosis تتراوح بين (3، -3). فان بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، والعكس صحيح (Verbeek، 2017).

ويوضح جدول [3] نتائج اختبار تبعية بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي. حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية p-value لغالبية المتغيرات أكبر من (0.05) مما يدل على أن النمط الذي تسلكه بيانات متغيرات الدراسة يأخذ شكل التوزيع الطبيعي ومن ثم رفض فرض العدم بأن تلك البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ويؤكد ذلك أن غالبية معاملات الالتواء Skewness تقترب من الصفر، كما أن غالبية معاملات التفرطح Kurtosis تتراوح بين (3، -3).

جدول 3: نتائج اختبار تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Variable المتغيرات	p-value القيمة الاحتمالية	Skewness معاملات الالتواء	Kurtosis معاملات التفرطح
ICMW	1.327	0.328	2.035
Intro	0.562	0.753	1.631
Grow	0.087	1.522	3.289
Matu	1.230	1.086	2.112
Delc	0.162	0.128	2.331
Size	1.461	0.269	1.651
Lev	0.047	1.120	3.282
Age	0.761	0.207	0.812
Big 4	0.063	0.421	1.432

### 5-6-7-2-1 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multi-Collinearity

اختبر الباحث مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المفسرة (المستقلة والمُعدلة والرقابية)، باستخدام مقياس **Collinearity Diagnostics**، وذلك باستخدام العديد من الاختبارات منها؛ معامل التباين المسموح به Tolerance لكل متغير من تلك المتغيرات المفسرة، ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، إذ يُعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة والمُعدلة والرقابية. فإذا كانت قيمة

معامل Tolerance أكبر 0.1، وقيمة (VIF) أقل من 10، فإن ذلك يعد مبرراً كافياً للحكم على أن المتغيرات المفسرة لا تعاني من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (حسين، 2020).

#### جدول 4: نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد

Collinearity Diagnostics				المتغيرات المُفسرة
المتغير التابع: تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية				
النموذج التطبيقي الثاني		النموذج التطبيقي الأول		
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	
2.384	0.412	1.784	0.561	ICMW
4.327	0.218	4.627	0.212	Size
3.312	0.403	2.312	0.417	Lev
2.053	0.576	1.651	0.606	Age
2.451	0.602	1.556	0.643	Big 4
2.625	0.273			Intro
2.636	0.271			ICMW * Intro
3.565	0.261			Grow
3.574	0.257			ICMW * Grow
5.095	0.174			Matu
5.115	0.169			ICMW * Matu
2.432	0.353			Decl
2.441	0.347			ICMW * Decl

يوضح جدول (4) نتائج الاختبار حيث يتضح أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المُفسرة في نموذجي البحث كانت أقل من (10)، وأن قيم معامل التباين المسموح به Tolerance كانت أكبر من 0.1 على مستوى كل المتغيرات، مما يدل على أن جميع المتغيرات المُفسرة يوجد فيما بينها ارتباط ضعيف. ومن ثم فإن النماذج التطبيقية الخطية للدراسة لا تعاني من تعدد العلاقات الخطية أو مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

#### 5-6-7-2 الإحصاءات الوصفية: Descriptive Statistics

قام الباحث باحتساب عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة مثل؛ الوسط الحسابي (Mean)، الانحراف المعياري (Std. Deviation)، الحد الأدنى (Minimum)، الحد الأقصى (Maximum). ويوضح جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

## جدول 5: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	N	الحد الأدنى Minimum	الحد الأقصى Maximum	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
GCO	217	0.00	1.00	0.115	0.214
ICMW	217	0.00	1.00	0.327	0.282
Intro	217	0.00	1.00	0.136	0.319
ICMW * Intro	217	0.00	0.721	0.234	0.187
Grow	217	0.00	1.00	0.125	0.314
ICMW * Grow	217	0.00	0.865	0.203	0.198
Matu	217	0.00	1.00	0.256	0.432
ICMW * Matu	217	0.00	0.919	0.312	0.281
Decl	217	0.00	1.00	0.181	0.387
ICMW * Decl	217	0.00	0.819	0.206	0.226
Size	217	10.34	17.53	13.618	2.585
Lev	217	0.00	0.81	0.367	0.203
Age	217	0.80	3.91	2.504	206 0.
4 Big	217	0.00	1.00	0.554	0.412

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي للبيانات

وبتحليل هذه الإحصاءات اتضح للباحث ما يلي:

- فيما يتعلق بالمتغير التابع والذي يعبر عن تعديل رأي مراقب الحسابات بسبب الإستمرارية، يعبر عنه بمتغير وهمي يتراوح بين (0،1) بمتوسط 0.115 وإنحراف معياري 0.214، بما يشير تقريباً إلى أن حوالي 11.5% من مفردات العينة قد حصلوا على تقارير مُعدلة بشأن الإستمرارية وهي نسبة إلى حد ما تعتبر معقولة.
- وفيما يتعلق بالمتغير المستقل وهو أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، يعبر عنه بمتغير وهمي يتراوح بين (0،1) بمتوسط 0.327 وإنحراف معياري 0.282، بما يشير تقريباً إلى أن حوالي 32.7% من مفردات العينة تعاني من أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وحصلوا على تقارير مُعدلة.
- وفيما يتعلق بالمتغير المعدل وهو مراحل دورة حياة الشركة بلغت نسبة الشركات التي تمر بمرحلة التقديم، النمو، النضج، التدهور، التذبذب من اجمالي شركات العينة (13.6%)، (12.5%)، (25.6%)، (18.1%)، (30.2%) علي التوالي. وهذا يعني أن معظم شركات العينة تقع في مرحلة التذبذب، لذلك يعتبر الباحث هذه المرحلة مرحلة مرجعية.

• بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يتضح من تحليل متوسطات هذه المتغيرات أن متوسط حجم الشركة بلغ (13.61) وبإنحراف معياري 2.585، بينما متوسط الرفع المالي بلغ (0.367) وبإنحراف معياري 0.203، كما أن متوسط عُمر الشركة بلغ (2.504) وبإنحراف معياري 0.206، وأخيراً بلغ متوسط حجم منشأة مراقب الحسابات (0.554) وبإنحراف معياري 0.412، بما يفيد بأن حوالي (55.4%) من شركات العينة يتم مراجعتها بواسطة منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى وبما يشير ضمناً إلى درجة تركيز عالي في مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر.

### 5-6-8: نتائج اختبار فرضي البحث في ظل التحليل الأساسي Fundamental Analysis

تتناول هذه الجزئية نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لإختبار فرضي البحث ذات الصلة بأثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، والأثر المعدل لمراحل دورة حياة الشركة على هذه العلاقة التأثيرية، وذلك على النحو التالي:

#### 5-6-8-1: نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث ( $H_1$ )

استهدف هذا الفرض اختبار مدى وجود تأثير معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Lev_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 Big 4_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

ولاختبار هذا الفرض احصائياً تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالي:

$H_0$ : لا تؤثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية معنوياً على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار العلاقة محل الفرض الأول للبحث:

جدول 6: نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث ( $H_1$ )

Model	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	4.284	5.562	0.018	0.554
ICMW	0.227	2.447	0.024	0.259
Size	- 0.484	- 3.637	0.031	0.603
Lev	0.239	7.518	0.003	0.237
Age	- 0.143	- 3.574	0.049	1.153
Big 4	0.048	2.843	0.248	2.051
-2log Likelihood	287.26			
Chi-Square	45.702			
Sig (Chi-Square)	0.003			
Cox and Snell Square	0.712			
Nagelkerke R Square	0.683			

بالنظر إلى جدول (6) يتضح من خلال إحصائية كاي<sup>2</sup> (Chi-Square) وجود معنوية للنموذج ككل ( $\text{Sig}=0.003$ ) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذج لإختبار العلاقة محل البحث. كما أن المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (0.712، 0.683) وفقاً لمعاملي العلاقة محل البحث. ((Cox and Snell Square; Nagelkerke R Square)) على التوالي. وهو يشير الي أن 0.68 من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية) وباقي التغيرات وقدرها 0.32 ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير أو لعدم إدراج متغيرات أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير على العلاقة.

وبتحليل معاملات الانحدار، تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية بمقدار (0.227) وذلك عند قيمة احتمالية (0.024)، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Jiang et al., 2010; Wu & Tuttle, 2020; Barr-Pulliam et al., 2020; عبد العال، 2021). وعليه فقد تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل ( $H_1$ )، القائل بوجود تأثير معنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم تم قبول الفرض الأول للبحث ( $H_1$ ).

ويرى الباحث، أن التأثير الإيجابي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية يعتبر تأثيراً منطقياً يستند في الأساس على أن وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية يترتب عليه؛ زيادة ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية، زيادة عدم تماثل المعلومات، إنهيار أسعار الأسهم، وارتفاع تكلفة رأس المال، وزيادة مخاطر الأعمال، إنخفاض مستوى شفافية وجودة التقارير المالية، إنخفاض القدرة على التنبؤ بالأرباح، مما يترتب عليها تعديل مراقب الحسابات لرأيه بشأن الاستمرارية في تقريره.

كما تضمن نموذج الدراسة عدد من المتغيرات الرقابية وهم؛ حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي، حجم منشأة مراقب الحسابات. والتي تمثل بعض من محددات إصدار مراقبي الحسابات لرأي مُعدل بشأن الاستمرارية بخلاف المتغيرات التي تناولها فرضي البحث. وجاءت النتائج لتشير إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين حجم الشركة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأي مُعدل بشأن الاستمرارية، حيث بلغ معامل الانحدار (- 0.484) بقيمة احتمالية معنوية (0.031)، وهي نتيجة منطقية تشير إلى أن الشركات الأكبر حجماً هي الأقل حصولاً على تقارير معدلة بشأن الاستمرارية، فمن الطبيعي أن تكون الشركات الكبرى هي الأكثر استقراراً من الناحية المالية والأداء ولديها قدرة أكبر على تحقيق الاستدامة. وبشأن الرفع المالي، فقد اوضحت النتائج أن الشركات التي ترتفع لديها نسبة الرفع المالي كانت الأكثر احتمالاً للحصول على رأي مُعدل بشأن الإستمرارية فقد ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة ايجابية معنوية حيث بلغ معامل الانحدار (0.239) بقيمة احتمالية معنوية (0.003). وبشأن عمر الشركة، فقد اوضحت النتائج أن الشركات الأحدث كانت الأكثر احتمالاً للحصول على رأي مُعدل بشأن الإستمرارية فقد ظهرت العلاقة بينهما كعلاقة سلبية معنوية، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.143) بقيمة احتمالية معنوية (0.049). وأخيراً، وفيما يتعلق بحجم منشأة مراقب الحسابات كأحد محددات تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بينهما ولكنها غير معنوية، حيث بلغ معامل الانحدار (0.048) بقيمة احتمالية (0.248).

## 5-6-8-2 نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث (H<sub>2</sub>)

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير المعنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مراحل دورة حياة الشركة. ولاختبار هذا الفرض قام الباحث بإعادة تشغيل نموذج الانحدار بعد إدراج متغير مراحل دورة حياة الشركة، والذي يشمل أربعة متغيرات في

النموذج وهي، مرحلة التقديم، ومرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة التدهور، بالإضافة الى إدراج أربعة متغيرات أخرى تمثل الأثر التفاعلي لمراحل دورة حياة الشركة وأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية. وللتحقق من وجود تأثير لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة الرئيسية تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 Size_{it} + \beta_3 Lev_{it} + \beta_4 Age_{it} + \beta_5 Big 4_{it} + \beta_6 Intr_{it} + \beta_7 Grow_{it} + \beta_8 Matu_{it} + \beta_9 Delc_{it} + \beta_{10} ICMW_{it} * Intr_{it} + \beta_{11} ICMW_{it} * Grow_{it} + \beta_{12} ICMW_{it} * Matu_{it} + \beta_{13} ICMW_{it} * Delc_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

ولاختبار هذا الفرض احصائياً تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالي:

$H_0$ : لا يختلف التأثير المعنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأى مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مراحل دورة حياة الشركة.

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار العلاقة محل الفرض الثاني للبحث:

جدول 7: نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث ( $H_2$ )

Model	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	4.174	5.476	0.014	0.527
ICMW	0.205	2.316	0.031	0.243
Size	- 0.397	- 3.476	0.028	0.575
Lev	0.229	6.918	0.002	0.221
Age	- 0.132	- 3.439	0.036	1.148
Big 4	0.041	2.798	0.233	2.043
Intro	0.344	1.104	0.041	1.241
ICMW * Intro	0.284	2.227	0.029	0.853
Grow	- 0.142	- 2.691	0.048	0.526
ICMW * Grow	0.173	2.213	0.018	0.743
Matu	- 0.381	- 1.789	0.015	0.135
ICMW * Matu	- 0.109	- 1.236	0.047	0.086
Decl	0.429	0.254	0.004	0.238
ICMW * Decl	0.395	2.644	0.017	0.513
-2log Likelihood	273.15			
Chi-Square	43.651			
Sig (Chi-Square)	0.002			
Cox and Snell Square	0.743			
Nagelkerke R Square	0.701			

بالنظر إلى جدول (7) يتضح من خلال إحصائية كاي<sup>2</sup> (Chi-Square) وجود معنوية للنموذج ككل ( $\text{Sig}=0.002$ ) عند مستوي معنوية 0.05، وهو ما يشير إلى أن النموذج معنوي ويمكنه تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع حتى بعد ادخال المتغير المعدل وتأثيره التفاعلي مع المتغير المستقل. كما تشير النتائج أيضاً إلى زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج Nagelkerke R Square مقارنةً بجدول (6) من (0.68) إلى (0.70). وهو ما يشير إلى أن 70% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية)، والمتغير المعدل (مراحل دورة حياة الشركة) وباقي التغيرات وقدرها 0.30 ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير والمتغيرات التفسيرية الأخرى التي لا يتضمنها النموذج.

وفيما يتعلق بتأثير مراحل دورة حياة الشركة علي تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، اتضح أن معاملات الانحدار لمتغيرات دخول الشركة مرحلتي (التقديم، التدهور) كانت ايجابية حيث بلغت ( $\beta=0.344; 0.429$ ) ، وبقيمة احتمالية معنوية ( $\text{Sig} = 0.004$ ) (0.041) على التوالي. بينما كانت معاملات الانحدار لمتغيرات دخول الشركة مرحلتي (النمو والنضج) سلبية حيث بلغت ( $\beta=-0.142; -0.381$ ) على التوالي، وبقيمة احتمالية معنوية ( $\text{Sig} = 0.048; 0.015$ ) على التوالي. وهذا يعني ان دخول الشركة مرحلتي التقديم، التدهور يجعلها أكثر احتمالاً للحصول على رأي معدل بشأن الاستمرارية بدرجة أكبر من مرحلتي النمو والنضج.

كما أن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلتي (التقديم، التدهور) في ظل وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية له تأثير ايجابي معنوي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية، حيث بلغت معاملات الانحدار للمتغيرات (0.284; 0.395)، بقيمة احتمالية معنوية ( $\text{Sig}.=0.029; 0.017$ ) على التوالي. وهو ما يشير إلى زيادة قوة التأثير ايجابي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية بصورة معنوية للشركات التي تكون في المراحل الأولى والأخيرة من دورة حياتها.

وبالنسبة للمتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة النمو في ظل وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية كان له تأثير ايجابي معنوي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغ معامل الانحدار 0.173، بقيمة احتمالية معنوية ( $\text{Sig}.=0.018$ )، على الرغم من أن متغير مرحلة النمو كان ذو تأثير سلبي بصورة منفردة. ويرى الباحث، أن زيادة قوة التأثير

الإيجابي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية في ظل دخول الشركة مرحلة النمو، كمتغير مُعدل للعلاقة، يرجع إلى تجاوز قوة التأثير الإيجابي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية بدرجة أدت إلى تغيير إتجاه تأثير دخول الشركة مرحلة النمو من مجرد تأثير سلبي بمفرده إلى تأثير ايجابي عند تفاعله مع وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية.

وأخيراً، وبشأن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة النضج في ظل وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية كان له تأثير سلبي معنوي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغ معامل الانحدار  $-0.109$  ، بقيمة احتمالية معنوية ( $\text{Sig.} = 0.047$ ) ، ويرى الباحث أن اختلاف العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ورأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية في ظل دخول الشركة مرحلة النضج من التأثير الإيجابي المثبت في الفرض الأول إلى التأثير السلبي، وهو ما يشير إلى تجاوز قوة التأثير السلبي لدخول الشركة مرحلة النضج قوة التأثير الإيجابي لوجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. بمعنى أن دخول الشركة مرحلة النضج تفوق على وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية في تأثيره على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية، وهو يعني أن دخول الشركات مرحلة النضج من دورة حياتها يقل احتمال حصولها على رأي معدل بشأن الاستمرارية حتى ولو كان لديها بعض أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية.

ويخلص الباحث مما سبق، لوجود تأثير معنوي لمراحل دورة حياة الشركة على العلاقة الرئيسية للبحث. وعليه فقد تم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل ( $H_2$ )، القائل باختلاف التأثير المعنوي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مراحل دورة حياة الشركة. ومن ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث ( $H_2$ ).

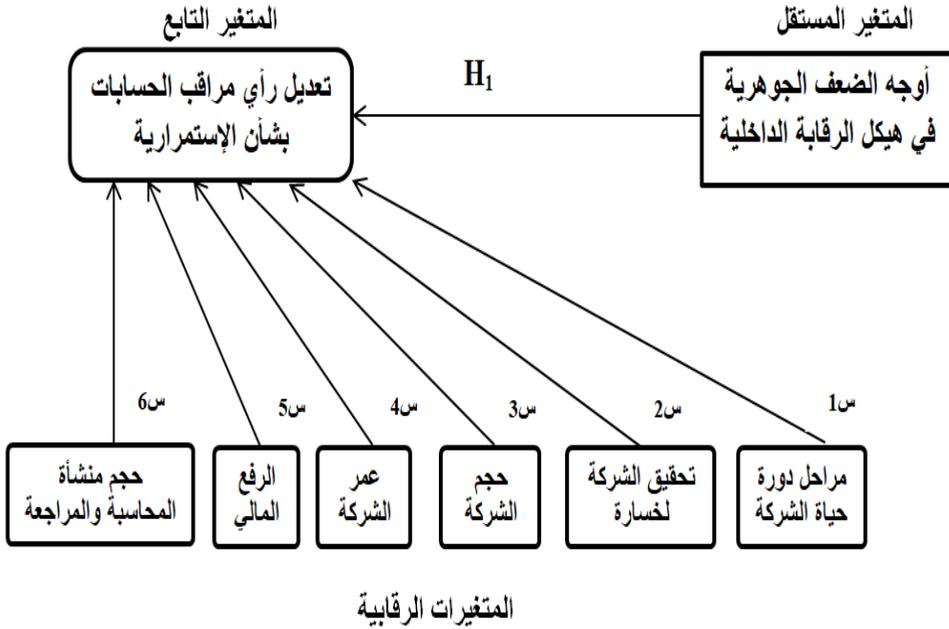
### 5-6-9: التحليلات الإضافية: Additional Analytics

يعتبر التحليل الإضافي أحد الأساليب المستخدمة لإضفاء المزيد من الوضوح أو الفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، ومعالجة أي خلل بنموذج البحث الأساسي، إن وجد. فهو يمثل منهجية لإعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة بالتحليل الأساسي بعد تعديلها من

خلال استحداث متغيرات جديدة (ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو مُعدلة) أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها، بخلاف المتغيرين المستقل والتابع (باعتبارهما المتغيرات الرئيسية بأي علاقة) وذلك لإجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي، لتحديد مدى الاختلاف فيما بينهما، وأثر ذلك الاختلاف على ما تم التوصل إليه من نتائج. (زكي، 2018).

وقد اعتمد الباحث على بعض من التحليلات الإضافية والتي تمثلت فيما يلي:

أولاً: معالجة المتغير المعدل، بالتحليل الأساسي، كمتغير رقابي، وذلك للتعرف على مدى أفضلية اتباع أي المدخلين، الرقابي أو المعدل لمعالجة تلك المتغيرات. بالإضافة إلى إدخال متغير رقابي جديد في نموذج البحث هو تحقيق الشركة لخسارة (تم قياسه بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة خسائر في أي من السنوات الثلاثة التي تمثل فترة الدراسة، ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك) قياساً على (Ji & Lee, 2015 ; حسين، 2020) وبالتالي تم إعادة تحليل الإنحدار بالاعتماد على المدخل الرقابي لمعالجة المتغيرات، ومن ثم استبدال الفرض الثاني للبحث والخاص بالمتغيرات الرقابية (مراحل دورة حياة الشركة، تحقيق الشركة لخسارة، حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) بستة أسئلة. وفيما يلي توضيح لنموذج البحث والنتائج في ظل منهجية التحليل الإضافي:



شكل 2: نموذج البحث في ظل التحليل الإضافي

وللإجابة على أسئلة البحث في ظل التحليل الإضافي، وفي سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، استهدفت أسئلة البحث (س1، س2، س3، س4، س5، س6) اختبار ما إذا كان كل من (مراحل دورة حياة الشركة، تحقيق الشركة لخسارة، حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي، حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) كمتغيرات رقابية تؤثر، أيضاً، بجانب أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. وسوف يتم الإجابة على هذه الاسئلة (بنعم أو لا) بناءً على نتائج تشغيل نموذج الانحدار المتعدد، إتماداً على المعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 Intr_{it} + \beta_3 Grow_{it} + \beta_4 Matu_{it} + \beta_5 Delc_{it} + \beta_6 Loss_{it} + \beta_7 Size_{it} + \beta_8 Lev_{it} + \beta_9 Age_{it} + \beta_{10} Big\ 4_{it} + \varepsilon_{it}$$

جدول 8: نتيجة تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد للإجابة على أسئلة البحث

Model	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	5.303	4.747	0.035	0.639
ICMW	0.365	3.562	0.041	0.348
Size	- 0.339	- 4.586	0.037	0.965
Lev	0.326	5.643	0.034	0.634
Age	- 0.489	- 4.375	0.042	1.967
Big 4	0.134	2.859	0.287	2.453
Loss	0.348	3.105	0.081	1.745
Intro	0.437	1.324	0.048	1.874
Grow	- 0.235	- 2.542	0.039	0.756
Matu	- 0.238	- 1.439	0.028	0.234
Decl	0.673	0.845	0.017	0.854
-2log Likelihood		234.52		
Chi-Square		34.753		
Sig (Chi-Square)		0.046		
Cox and Snell Square		0.682		
Nagelkerke R Square		0.647		

بالنظر للنتائج بجدول (8) تبين انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال مقياس Nagelkerke R Square من (0.701) في ظل معالجة المتغيرات كمتغيرات مُعدلة في النموذج الأساسي بجدول (8) إلى (0.647) في ظل معالجتها كمتغيرات رقابية، وهو ما يشير لأفضلية تبني مدخل المتغيرات المُعدلة. كما تبين من تحليل معاملات الانحدار وجود تأثير إيجابي معنوي لمتغيرات دخول الشركة مرحلتي (التقديم، التدهور)، ووجود تأثير سلبي معنوي لمتغيرات

دخول الشركة مرحلتي (النمو، النضج) على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. وهذا يعني ان دخول الشركة مرحلتي التقديم، التدهور يجعلها أكثر احتمالاً للحصول على رأي معدل بشأن الاستمرارية بدرجة أكبر من مرحلتي النمو والنضج.

لذا تمت الإجابة على السؤال الأول (س1) القائل: هل تؤثر مراحل دورة حياة الشركة على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن إستمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية؟ ب "نعم".

كما تبين أيضاً وجود تأثير إيجابي ولكنه غير معنوي لتحقيق الشركة لخسارة على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، لذا تمت الإجابة على السؤال الثاني (س2) القائل: هل يؤثر تحقيق الشركة لخسارة على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن إستمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية؟ ب "لا".

كما أشارت النتائج لوجود تأثير سلبي ومعنوي بين كل من؛ حجم الشركة، عمر الشركة واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأي معدل بشأن الاستمرارية. بينما وجد تأثير ايجابي معنوي بين نسبة الرفع المالي واحتمال اصدار مراقب الحسابات لرأي معدل بشأن الاستمرارية. لذا تمت الإجابة على السؤال الثالث، الرابع، الخامس (س3، س4، س5) القائل: هل يؤثر حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن إستمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية؟ ب "نعم".

وأخيراً، أشارت النتائج لوجود تأثير إيجابي ولكنه غير معنوي لحجم منشأة المحاسبة والمراجعة على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، لذا تمت الإجابة على السؤال السادس (س6) القائل: هل يؤثر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن إستمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، في سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية؟ ب "لا".

ثانياً: استخدام مقاييس بديلة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة (المتغير المعدل) وتتمثل هذه المقاييس البديلة فيما يلي:

البديل الأول: تصنيف مراحل دورة حياة الشركة اعتماداً على نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول (RE/TA) قياساً على (Akbar et al., 2019; Bakarich et al., 2019)، ويتم تصنيف الشركات إلى مراحل التقديم والنمو والنضج والتذبذب والتدهور وفقاً لـ Akbar et al, (2019) بالاعتماد على وسيط نسبة العينة، بحيث أن الشركة التي تزيد نسبتها عن وسيط نسبة العينة تعتبر في مرحلة النضج، والشركة التي تقل نسبتها عن وسيط نسبة العينة تكون في مرحلة النمو أو المقدمة أو التدهور، فإذا كانت هذه النسبة موجبة تكون الشركة في مرحلة النمو، وإذا كانت النسبة صفر أو سالبة تكون الشركة في مرحلة المقدمة أو التدهور.

البديل الثاني: تصنيف مراحل دورة حياة الشركة اعتماداً على اشارات نمط التدفقات النقدية وفقاً لـ Dickinson (2011)، مع دمج هذه المراحل في ثلاث مراحل فقط، وذلك لتجنب انخفاض عدد المشاهدات في بعض المراحل وبالتالي تأثيرها على النتائج، قياساً على (Zadband & Omrani ; مليجي، ٢٠٢٠؛ مسعود، ٢٠٢٠). حيث قام الباحث بدمج مرحلتي التقديم والنمو في مرحلة واحدة وهي مرحلة النمو، كما تم دمج مرحلتي التدهور والتذبذب في مرحلة واحدة وهي مرحلة التدهور، وبالتالي استخدم الباحث ثلاث مراحل تعبر عن مراحل دورة حياة الشركة هي: مرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة التدهور. ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار الفرض الثاني باستخدام المقاييس البديلة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة.

### جدول 9: نتائج اختبار الفرض الثاني باستخدام المقاييس البديلة لمراحل دورة حياة الشركة

Model	المقاييس البديلة لمراحل دورة حياة الشركة				البديل الثاني			
	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)	$\beta$	Wald	Sig	EXP (B)
Constant	4.635	5.734	0.044	0.856	4.845	5.645	0.035	0.841
ICMW	0.342	2.435	0.042	0.347	0.375	2.735	0.038	0.534
ICMW * Intro	0.367	2.636	0.045	0.751				
ICMW * Grow	0.189	2.564	0.038	0.622				
ICMW * <u>Matu</u>	- 0.203	- 1.421	0.048	0.074				
ICMW * <u>Decl</u>	0.367	3.745	0.036	0.643				
ICMW * (Intro + Grow)					0.284	2.245	0.041	0.654
ICMW * <u>Matu</u>					- 0.187	- 1.326	0.043	0.023
ICMW * (Shake + <u>Decl</u> )					0.382	2.847	0.029	0.574
-2log Likelihood		256.02				269.19		
Chi-Square		53.213				49.454		
Sig (Chi-Square)		0.011				0.007		
Cox and Snell Square		0.661				0.685		
Nagelkerke R Square		0.633				0.654		

\* تم الاقتصار على عرض المتغيرات التفاعلية بالنموذج الثاني وفقاً للمقاييس البديلة والتي تعبر عن محل اهتمام الباحث لاختبار الفرض الثاني

يتضح من جدول (9) بعد تشغيل نموذج الانحدار بالمقاييس البديلة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة؛ أن استخدام المقياس البديل الأول المُعتمد على الأرباح المحتجزة، تبين أن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة (التقديم، النمو، التدهور) في ظل وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغت معاملات الانحدار للمتغيرات (0.367; 0.189; 0.367)، بقيمة احتمالية معنوية (Sig.= 0.036; 0.038; 0.045) على التوالي. وهو ما يشير إلى زيادة قوة التأثير الإيجابي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية بصورة معنوية للشركات التي تكون في المراحل الأولى والاخيرة من دورة حياتها. وبشأن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة النضج في ظل وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية كان له تأثير سلبي ومعنوي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغ معامل الانحدار -0.203 ، بقيمة احتمالية معنوية (Sig.= 0.048) ، كما تبين أيضاً انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج Nagelkerke R Square من (0.701) في ظل النموذج الأساسي (جدول 8) إلى (0.633) في ظل المقياس البديل الأول. كما يتضح من خلال إحصائية  $\chi^2$  (Chi-Square) وجود معنوية للنموذج ككل (Sig=0.011)، وهو ما يشير إلى أن النموذج معنوي في تفسير التغيرات التي تطرأ على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية.

ومن ناحية أخرى؛ عند استخدام المقياس البديل الثاني المعتمد على أشارات نمط التدفقات النقدية بعد دمج المراحل في ثلاث مراحل فقط. تبين أن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة النمو (دمج مرحلة التقديم+ النمو) في ظل وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغت معاملات الانحدار للمتغيرات (0.284)، بقيمة احتمالية معنوية Sig.= 0.041. وبشأن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة النضج في ظل وجود أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية كان له تأثير سلبي ومعنوي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغ معامل الانحدار -0.187 ، بقيمة احتمالية معنوية (Sig. = 0.043). وأخيراً بشأن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة التدهور (دمج مرحلة التذبذب+ التدهور) في ظل وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية حيث بلغت معاملات الانحدار للمتغيرات (0.382)، بقيمة احتمالية معنوية Sig.= 0.029. كما تبين أيضاً انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج Nagelkerke R Square من (0.701) في ظل النموذج الأساسي (جدول 8) إلى (0.654) في ظل المقياس البديل الثاني. كما يتضح من خلال

إحصائية كاس<sup>2</sup> (Chi-Square) وجود معنوية للنموذج ككل ( $\text{Sig}=0.007$ )، وهو ما يشير إلى أن النموذج معنوي في تفسير التغيرات التي تطرأ على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية. وتحقيقاً للهدف من إجراء التحليل الإضافي، والإجابة على التساؤل الذي يتعلق بمدى أفضلية أي المدخلين، الرقابي والمُعدل، تم إجراء مقارنة بين نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث في ظل المدخلين للتحقق من مدى اختلاف العلاقات محل الدراسة باختلاف أي من المدخلين. ويرى الباحث من تتبع إجابة الأسئلة في ظل مدخل المتغيرات الرقابية، ومقارنتها بنتائج اختبار الفروض في ظل مدخل المتغيرات المعدلة، أظهرت النتائج رفض تأثير تحقيق الشركة لخسارة على العلاقة الأساسية في ظل اتباع مدخل المتغيرات الرقابية، وكذلك دعم المدخلين لتأثير مراحل دورة حياة الشركة على تلك العلاقة. بالإضافة إلى، زيادة المقدر التفسيرية للنموذج في ظل معالجة المتغيرات كمتغيرات مُعدلة. وهو ما يشير لأفضلية تبني مدخل المتغيرات المُعدلة، مقارنةً بمدخل المتغيرات الرقابية، وتوفيق الباحث في اختياره مدخل المتغيرات المُعدلة للتحقق من مدى اختلاف تأثير أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية باختلاف مراحل دورة حياة الشركة، بالتحليل الأساسي. ويؤيد استمرار اقتناع الباحث بمدخل المتغيرات المُعدلة، خاصةً في ظل إظهاره ضمناً الأثر الرقابي للمتغيرات إلى جانب إظهاره الأثر التفاعلي لتلك المتغيرات مع المتغير المستقل، وانعكاس ذلك على العلاقة الأساسية، وهو ما يدعم وجهة نظر الباحث وتوفيقه في اختيار ذلك المدخل.

### 5-7: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث اختبار وتحليل أثر مراحل دورة حياة الشركة كمتغير مُعدل على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، وذلك علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. حيث أن كلاً من أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ومراحل دورة حياة الشركة يمثلان اثنين من محددات رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية المتعلقة بخصائص منشأة عميل المراجعة.

أظهرت نتائج التحليل الأساسي، وجود تأثير ايجابي معنوي بين أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. كما يوجد تأثير مختلف لمراحل دورة حياة الشركة على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية، حيث اتضح أن دخول الشركة مرحلتي التقديم والتدهور يؤثر بشكل إيجابي معنوي على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية، بينما دخول الشركة مرحلتي النمو والنضج يؤثر بشكل سلبي معنوي

على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية. وهذا يعني أن رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية يختلف عبر مراحل دورة حياة الشركة. كذلك يوجد تأثير معنوي للأثر التفاعلي لمراحل دورة حياة الشركة وأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية. كما أشارت النتائج إلى معنوية تأثير كل من؛ حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي، وعدم معنوية تأثير حجم منشأة مراقب الحسابات كل على حده، كمتغيرات رقابية، على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

وأظهرت نتائج التحليل الإضافي، أفضلية تبني مدخل المتغيرات المعدلة، مقارنة بمدخل المتغيرات الرقابية، وتوفيق الباحث في اختياره مدخل المتغيرات المعدلة، خاصة في ظل إظهاره ضمناً الأثر الرقابي للمتغيرات إلى جانب الأثر التفاعلي لتلك المتغيرات مع المتغير المستقل، وانعكاس ذلك على العلاقة الرئيسية. كما أظهرت نتائج التحليلات الإضافية الخاصة باستخدام مقاييس بديلة لتصنيف مراحل دورة حياة الشركة (المتغير المعدل) بالاعتماد على أشارات نمط التدفقات النقدية بعد دمج المراحل في ثلاث مراحل فقط. تبين وجود تأثير إيجابي معنوي لدخول الشركة مرحلة النمو (دمج مرحلة التقديم+ النمو) ، وكذلك مرحلة التدهور (دمج مرحلة التذبذب+ مرحلة التدهور) في ظل وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بينما كان التأثير سلبي معنوي عند دخول الشركة مرحلة النضج. وفي نفس السياق، عند استخدام المقياس البديل الأخر لمراحل دورة حياة الشركة المعتمد على الأرباح المحتجزة، تبين أن المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة (التقديم، النمو، التدهور) في ظل وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي معنوي على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، بينما المتغير التفاعلي لدخول الشركة مرحلة النضج كان له تأثير سلبي ومعنوي على تعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية. وهو ما يشير إلى زيادة قوة التأثير الإيجابي لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية بصورة معنوية للشركات التي تكون في المراحل الأولى والاحيرة من دورة حياتها. وهذا يتفق مع نتائج الفرض الثاني للبحث مما يشير إلى دقة وسلامة النتائج التي توصل إليها الباحث في مرحلة التحليل الأساسي لهذا المتغير المعدل. مما يدعم النتائج الرئيسية للدراسة ويشير إلى أفضلية وملائمة طرق القياس بنموذج البحث الأساسي.

وفي ضوء نتائج الدراسة وحدودها، يوصي الباحث؛ القائمين على وضع معايير المراجعة المصرية بضرورة إجراء تعديل على شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات بما يتوافق مع

**التعديلات والإضافات المستحدثة** في نسخة معايير المراجعة الدولية الصادرة عام 2015 وخاصةً معيار المراجعة الدولي المعدل (ISA NO (570 لعام 2015 بشأن الاستمرارية وبما يتوافق مع بيئة الممارسة المهنية المصرية. حيث أن نسخة معايير المراجعة المصرية الصادرة بالقرار 166 لسنة 2008 لم يطالها أي تعديل منذ صدورهما حتى الآن مما أفقدها التوافق مع معايير المراجعة الدولية مما ساهم في زيادة فجوة التوقعات في المراجعة نتيجة وجود فجوة معايير، **ضرورة دعم آلية الرقابة على منشآت المحاسبة والمراجعة** من قبل هيئة الرقابة المالية مما ينعكس على دقة الحكم المهني لمراقب الحسابات بصفة عامة وبشأن الإستمرارية بصفة خاصة بدلاً من صورية هذه الرقابة، **ضرورة تطوير المقررات الدراسية بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية** لتتضمن أحدث إصدارات معايير المراجعة الدولية ذات الصلة بالإستمرارية وكيفية تطبيقه وذلك لتوفير خريجين مؤهلين للتطبيق السليم لتلك المعايير وضمان دقة أحكامهم المهنية، **ضرورة قيام منشآت المحاسبة والمراجعة بدراسة المراحل التي تمر بها الشركة من دورة حياتها،** كمحدد، للحكم المهني على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، وكذلك للحكم المهني على مقدرة الشركة على الاستمرار، أن تُلزم الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإعداد ونشر تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية مصحوباً بتقرير توكيد مراقب الحسابات عليه ضمن التقرير السنوي للشركة.

وختاماً، يعتقد الباحث بأهمية اتجاه البحث المحاسبي في مصر مستقبلاً نحو المجالات التالية ذات الصلة؛ العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وتعديل رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية في ظل الدور المعدل لمراحل لدورة حياة الشركة، أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وكفاءة الاستثمار، أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح ودقة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، دراسة اثر اختلاف محددات أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الانعكاسات المحاسبية لأوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على كفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، أثر رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على التصنيف الائتماني للشركات، أثر **التحول الرقمي** في منشآت الأعمال نحو التشغيل الألي لهيكل الرقابة الداخلية باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل وإنعكاس ذلك على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأخيراً، أثر اعتماد مراقب الحسابات على أدوات تحليلات البيانات على دقة حكمه المهني بشأن الاستمرارية.

## المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، فريد محرم فريد. 2019. أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 23(2): 1-66.
- أبو العلا، أسامة مجدى فؤاد. 2022. استخدام جودة هيكل الرقابة الداخلية في تفسير العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1): 201-261.
- أبو العلا، محمد عبد العزيز. 2021. أثر جودة المراجعة علي العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 5(3): 1-72.
- السيد، محمد صابر حمودة. 2017. أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوى جودة الاستحقاقات: دراسة تطبيقية على قطاع العقارات في مصر. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 21(3): 82-158.
- حسن، إيمان عبدالفتاح. 2020. دراسة تحليلية لأثر نظام الرقابة الداخلية لعميل المراجعة على أتعاب المراجع الخارجي. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 44(1): 1-61.
- حسين، علاء علي أحمد. 2020. تأثير الخصائص المحاسبية لمراحل دورة حياة المنشأة على العلاقة بين كثافة الانفاق على البحث والتطوير وتقلبات عوائد الاسهم: دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المتداول اسهمها ضمن مؤشر EGX 100. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(2): 942-994.
- رميلي، سناء محمد رزق. 2020. أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية - دراسة تجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(1): 163 - 246.

زكي، نهي محمد. 2020. أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وطول فترة ارتباطه بعمله على جودة حكمه المهني بشأن الاستمرارية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2(4): 361-447.

سعيد، شيماء الشحات محمد. 2014. أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالقوائم المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

شحاته السيد شحاته، محمد فوزي محمد وأحمد السيد صالح. 2018. مبادئ الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً للمعايير الدولية والأمريكية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عباس، آية محمد عمرو. 2022. أثر الأبعاد المالية وغير المالية لمنشآت مراقب الحسابات وعمله على دقة حكمه المهني بشأن الاستمرارية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

عبد الرحيم، رضا محمود. 2020. أثر التعديلات في شكل ومحتوي تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (570) المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية علي قراري الاستثمار ومنح الائتمان- دراسة تجريبية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2(4): 1-94.

عبد العال، محمود موسى. 2021. العلاقة بين القدرة الادارية والثقة الادارية المفرطة وتعديل رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية الدور الوسيط للتعثر المالي- دليل من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(2): 208-270.

عطية، سارة حمدي. 2022. الأثر المعدل لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على العلاقة بين أتعابه عن مراجعة القوائم المالية السنوية ودقة حكمه المهني بشأن استمرارية الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 6(1): 270-291.

علي، عبد الوهاب نصر. 2020. محددات جودة حكم مراقب الحسابات على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية بالوحدات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، 40(1): 89-108.

\_\_\_\_\_، شحاته السيد شحاته. 2018. *الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة (مدخل الاستدامة وإدارة المخاطر وكشف الغش)*. دار التعليم الجامعي. الاسكندرية.

فرج، هاني خليل. 2021. أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمرارية - دليل من الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 5(3): 1 - 56.

محمد، عبدالله حسين يونس. 2021. أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 25(1): 476-547.

\_\_\_\_\_ . 2022. أثر التعثر المالي في ظل الدور المعدل لدورة حياة الشركة على السلوك الانتهازي للإدارة في تحديد ضريبة الدخل دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 6(2): 329-406.

مسعود، سناء ماهر مجدي. 2021. أثر دورة حياة الشركة علي العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وهيكل رأس المال: دراسة تطبيقه علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 5(2): 1- 58.

مشابط، نعمة حرب. 2020. أثر جودة المراجعة الخارجية علي سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية- دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2(4): 230 - 289.

مليجي، مجدي مليجي. 2020. أثر دورة حياة الشركة والمسئولية الاجتماعية وجودة المستحقات علي سياسة توزيعات الأرباح. دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر 100-

EGX"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 4(2): 95-169.

\_\_\_\_\_، عبد الحليم، أحمد حامد، عرفة، نصر طه. 2016. محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثرها على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 20(4): 329 - 395.

وزارة الاستثمار، القانون رقم 110 لسنة 2015 بشأن معايير المحاسبة المصرية، الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 2015.

\_\_\_\_\_، القانون رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود. الطبعة الثالثة، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، 2019.

\_\_\_\_\_ . 2008. قرار وزير الاستثمار رقم (116) بالمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، معيار المراجعة المصري رقم (570) "الاستمرارية".

\_\_\_\_\_ . 2015. *عرض القوائم المالية*. معيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل، قرار وزير الاستثمار رقم (110). متاح على : [www.asa.gov.eg](http://www.asa.gov.eg)

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Agostini, M. 2018. Chapter 4: The International Accounting Convergence Promoted by IASB and FASB Regarding Going Concern Status. ***Corporate Financial Distress*** 99-118.
- Ahmed, B., Akbar, M., Sabahat, T., Ali, S., Hussain, A., Akbar, A. and Hongming X. 2021. Does Firm Life Cycle Impact Corporate Investment Efficiency? ***Sustainability*** 13 (197): 1-13.
- Akbar, A., Akbar, M., Tang, W. and Qureshi, M. 2019. Is Bankruptcy Risk Tied to Corporate Life-Cycle? Evidence from Pakistan. ***Sustainability***. 11(3): 1-22.
- Al-Hadi, A., Hassan, M., and Habib, A. 2016. Risk committee, firm life cycle, and market risk disclosures. ***Corporate Governance: An International Review*** 24(2): 145-170.
- , Chatterjee, B., Yafian, A., Taylor, G., and Hassan, M. 2017. Corporate social responsibility performance, financial distress and firm life cycle: evidence from Australia. ***Accounting and Finance*** 59(2): 961-989.
- Amy, E. 2019. Internal Control Weakness and Managerial Myopia: Evidence from SOX Section 404 Disclosures. ***Journal of Finance and Risk Perspectives*** 8(1): 71-83.
- Arens, A., Elder, R., and Beasley, M. 2014. ***Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach 14th Edition***. Upper Saddle River, NJ: Prentice- Hall. USA.
- Averio, T. 2021. The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion—a study in manufacturing firms in Indonesia. ***Asian Journal of Accounting Research*** 6(2): 152-164.

- Bakarich, K. and Baranek, D. 2020. Repeat offenders: examining cases of multiple years of internal control weaknesses. *Managerial Auditing Journal*, 35(4): 499-520.
- , Hossain, M. and Weintrop, J. 2019. Different time, different tone: Company life cycle. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 15(1): 69-86.
- Barr-Pulliam, D., Brown, L. and Sanderson, K. 2022. The effects of the internal control opinion and use of audit data analytics on perceptions of audit quality, assurance, and auditor negligence. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 41(1): 25-48.
- Berglund, N. R., Eshleman, J. D., and Guo, P. 2018. Auditor size and going concern reporting. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 37(2): 1-25.
- Bierstaker, J. and DeZoort, F. 2019. The effects of problem severity and recovery strategy on managers' going concern judgments and decisions. *Journal of Accounting and Public Policy* 38(5): 1-12.
- Brunelli, S. 2018. Chapter 2: Audit Reporting for Going Concern Uncertainty. Global Trends and the Case Study of Italy. *Springer Briefs in Accounting*: 27- 79.
- Can, G. 2020. Do Life Cycles Affect Financial Reporting Quality? Evidence from Emerging Market. *Cogent Business & Management* 7(1): 1-24.
- Carson, R., Fargher, L., Geiger, M., Lennox, C., Raghunand, K., and Willekens, M. 2013. Audit reporting for going-concern uncertainty: A research synthesis. *Auditing: A Journal of Practice and Theory* 32(1): 353-384.

- Chen, J., Chen, S., and Su, X. 2001. Profitability regulation, earnings management, and modified audit opinions: Evidence from China. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory*** 20(2): 9-30.
- Chen, T. 2016. Internal control, life cycle and earnings quality- An empirical analysis from Chinese market. ***Open Journal of Business and Management***, 4(2): 301-332.
- Chen, Y., Gul, F., Truong, C., Veeraragh, M. 2012. Audit Quality and Internal Control Weakness: Evidence from SOX 404 Disclosures. **Available at:** <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1979323>.
- Cheng, M., Dhaliwal, D. and Zhang Y. 2013. Does investment efficiency improve after the disclosure of material weaknesses in internal control over financial reporting? ***Journal of Accounting and Economics*** 56(1): 1-18.
- Chhillar, P. and Lellapalli, V. 2022. Role of earnings management and capital structure in signalling early stage of financial distress: a firm life cycle perspective. ***Cogent Economics & Finance*** 10(1): 1-22.
- Committee of Sponsoring Organization of the Tradeway Commission. (COSO). 1992. **Internal Control- Integrated Framework**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org).
- . 2004. **Enterprise Risk Management Integrated Framework**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org).
- .2005. **Internal Control- Integrated Framework: Guidance for Smaller Public Companies Reporting on Internal Control over Financial Reporting**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org)
- . 2013. **Internal Control - Integrated frame Work, Executive Summary**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org).

- . 2014. **Improving Organizational Performance and Governance**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org).
- . 2015. **Leveraging COSO across the Three Lines of Defence**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org).
- . 2017. **Enterprise Risk Management Integrating With Strategy and Performance**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org).
- . 2018. **Enterprise Risk Management Applying enterprise risk management to environmental, Social and Governance related Risks**. New Jersey, COSO. Available at: [www.coso.org](http://www.coso.org)
- Dickinson, V. 2011. Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle. *The Accounting Review* 86(6): 1969–1994.
- , Kassa, H., Schaberl, P. 2018. What information matters to investors at different stages of a firm's life cycle? *Advances in Accounting*. 42: 22–33.
- Doyle, J., Ge, W. and Mcvay, S. 2007. Determinants of Weaknesses in Internal control over Financial Reporting. *Journal of Accounting and Economics* 44: 193–223.
- Drake, D., and Martin, M. 2015. Executive compensation: A firm life cycle analysis. Working paper, available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2653909>.
- Durana, P., Michalkova, L., Privara, A., Marousek, J., and Tumpach, M. 2021. Does the life cycle affect earnings management and bankruptcy? *Oeconomia Copernicana* 12(2): 425–461.
- Feng, C. 2020. The impact of noncompliance and internal control deficiencies on going concern audit opinions and viability of non-profit charitable organizations. *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 35(3): 637–663.

- Gallizo, L. and Saladrigues, R. 2016. An analysis of determinants of going concern audit opinion: evidence from Spain stock exchange, *Intangible Capital*, 12(1): 1-16.
- Gao, P., and Zhang, G. 2019. Auditing Standards, Professional Judgement, and Audit Quality. *The Accounting Review* 94(6): 201-225.
- Geiger, A., and Rama, D. 2006. Audit firm size and going concern reporting accuracy. *Accounting horizons* 20(1): 1-17.
- , Raghunandan, K., and Riccardi, W. 2014. The Global Financial Crisis: U.S. Bankruptcies and Going-Concern Audit Opinions. *Accounting Horizons* 28(1): 59-75.
- Gutierrez, E., Krupa, J., Minutti-Meza, M., Vulcheva, M. 2020. Do going concern opinions provide incremental information to predict corporate defaults?. *Review of Accounting Studies* 25(4): 1344-1381.
- Habib, A. and Hassan, M. M. 2017. Firm life cycle, corporate risk-taking and investor sentiment. *Accounting & Finance* 57(2): 465-497.
- . 2019. Corporate life cycle research in accounting, finance and corporate governance: A survey, and directions for future research. *International Review of Financial Analysis*, 61: 188-201.
- Hamers, L., Renders, A. and Vorst, P. 2016. Firm Life Cycle and Analyst Forecast Behavior. Available online: <https://ssrn.com/abstract=2874845>.
- Hapsoro, D., and Suryanto, T. 2017. Consequences of Going Concern Opinion for Financial Reports of Business Firms and Capital Markets with Auditor Reputation as a Moderation Variable: An Experimental Study. *European Research Studies Journal* XX (2A): 197-223.

- Hardies, K., Vandenhaute, M., and Breesch, D. 2018. An Analysis of Auditors' Going-Concern Reporting Accuracy in Private Firms. *Accounting Horizons* 32(4): 117-132.
- Hasan, M., Al-Hadi, A., Taylor, G., and Richardson, G. 2017. Does a firm's life cycle explain its propensity to engage in corporate tax avoidance? *European Accounting Review* 26(3): 469-501.
- and Habib, A. 2017. Firm life cycle and idiosyncratic volatility. *International Review of Financial Analysis*, 50: 164-75.
- Herda, N., Notbohn, M., and Dowdell, T. 2014. The effect of external audits of internal control over financial reporting on financial reporting for clients of Big 4, second tier and small audit firms. *Research in Accounting Regulation* 26: 98-103.
- Hossain, M. and Salama, F. 2018. Qualitative disclosure, firm life cycle and audit fees. *International Journal of Management and Applied Science* 4(12): 53-57.
- Hussain, A., Akbar, M., Khan, M., Akbar, A., Panait, M. and Voica, M. 2020. When Does Earnings Management Matter? Evidence across the Corporate Life Cycle for Non-Financial Chinese Listed Companies. *Journal of Risk and Financial Management* 13(12):1-19.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2016. *Conceptual Framework for Financial Reporting*. [www.ifrs.org](http://www.ifrs.org).
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. **Going Concern**. International Standard on Auditing No. 570 revised. New York, NY: IAASB.
- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. **Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit in Accordance with International**

- Standards on Auditing.** International Standard on Auditing No. 200 .New York, NY: IAASB.
- Ji, G., and Lee, J. 2015. Managerial Overconfidence and Going – Concern Modified Audit Opinion Decisions. **The Journal of Applied Business Research** 31(6): 2123– 2138.
- Jiang, W., K. Rupley and J. Wu. 2010. Internal control deficiencies and the issuance of going concern opinions. **Research in Accounting Regulation** 22(1): 40–46.
- Kaplan, E., and D. Williams. 2012. The changing relationship between audit firm size and going concern reporting. **Accounting, Organizations and Society** 37(1): 322–341.
- . . 2013. Do going concern audit reports protect auditors from litigation? A simultaneous equations approach. **The Accounting Review** 88(1): 199–232.
- Kim, j., I. Yeung and J. Zhou. 2019. "Stock Price Crash Risk and Internal Control Weakness: Presence vs. Disclosure Effect", **Accounting and Finance**. 59(2): 1197–1233.
- Krishnan, G.V., Myllymäk, E. R. and Nagar, N. 2021. Does financial reporting quality vary across firm life cycle? **Journal of Business Finance and Accounting** 48(5–6): 954–987.
- Lee J., E. Cho and H. Choi. 2016. The Effect of Internal Control Weakness on Investment Efficiency. **The Journal of Applied Business Research** 32(3): 649–662.
- Li, C., K. Raman, L. Sun and R. Yang. 2020. The SOX 404 control audit and the effectiveness of additional audit effort in lowering the risk of financial misstatements. **Review of Quantitative Finance and Accounting** 54(3): 981–1009.

- Liu, W. P. and H. W. Huang. 2020. Auditor realignment, voluntary SOX 404 adoption, and internal control material weakness remediation: Further evidence from US-listed foreign firms. *International Business Review* 29(5): 1-11.
- Lobo, G., C. Wang, X. Yuand, Y. Zhao. 2020. "Material Weakness in Internal Controls and Stock Price Crash Risk". *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 35(1): 106-138.
- LU, Y. and M. Diandian .2016. Audit quality and financial distress: Evidence from China. *WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS* 13: 330-340.
- Myers, A., J. Schmidt and M. Wilkins. 2014. An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among big N and non-big N auditors. *Review of Quantitative Finance and Accounting* 43(1): 155-172.
- Mo, P. L., O. M. Rui, and, X. WU. 2015. Auditors' going concern reporting in the pre-and post-bankruptcy law era: Chinese affiliates of big 4 versus local auditors. *The International Journal of Accounting* 50(1): 1-30.
- Mukhlisin and N. Anissa. 2018. Internal Control Disclosure, Ethics Disclosure and Earnings Management as Signal to Detect Fraudulent Financial Reporting. *International Journal of Management, Accounting and Economics* 5(6): 448-460.
- Nordholm, E., and A. Björkstrand. 2014. **to issue or not to issue a going concern opinion: A study of factors and incentives influencing auditors' ability and decision to issue going concern opinions.** Unpublished Master's Thesis. Uppsala University.

- Nurbaiti, A., and N. A. Permatasari. 2019. The Effect of Audit Tenure, Disclosure, Financial Distress, and Previous year's Audit Opinion an Acceptance of Going Concern Audit Opinion. *HOLISTICA* 10(3): 37-52.
- Oradi, J., K. Asiaei and Z. Rezaee. 2020. CEO financial background and internal control weaknesses. *Corporate Governance: An International Review* 28(2): 119-140.
- Palka, C. & Ramana, V. 2022. Role of earnings management and capital structure in signaling early stage of financial distress: a firm life cycle perspective, *Cogent Economics & Finance* 10(1): 1-22.
- PCAOB. 2004. **An Audit of Internal control over financial reporting performed in Conjunction with an audit of financial statements**. Available at: [www.pcaob.org](http://www.pcaob.org)
- Petrovits, C., C. Shakespeare and A. Shih. 2011. The causes and consequences of internal control problems in nonprofit organizations. *The Accounting Review* 86(1): 325-357.
- Salehi, M., and H. Tarighi, H. Sahebkar. 2018. The impact of auditor conservatism on accruals and going concern opinion: Iranian angle. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* 11(2): 650-666.
- Sanoran, K. L. 2018. Auditors' going concern reporting accuracy during and after the global financial crisis. *Journal of Contemporary Accounting & Economics* 14(2): 164-178.
- Satria, N., Ali, S., and Yohana, D. 2018. The Effect of Financial Condition, Audit Quality and Disclosure on Going Concern Modified Audit Opinion After the Application of SA 570 for Service Companies Listed on the Indonesian Stock Exchange Period 2013-2017.

***International Journal of Progressive Sciences and Technologies*** 11(1): 61-68.

- Svanberg, J., and P.Öhman. 2014. Lost revenues associated with going concern modified opinions in the Swedish audit market. ***Journal of Applied Accounting Research*** 15(2): 197- 214.
- Shuraki, G., Pourheidari, O., and Azizkhani, M. 2021. Accounting comparability, financial reporting quality and audit opinions: evidence from Iran. ***Asian Review of Accounting*** 29(1): 42-60.
- Simamora, R. A., and Hendarjatno, H. 2019. The effects of audit client tenure, audit lag, opinion shopping, liquidity ratio, and leverage to the going concern audit opinion. ***Asian Journal of Accounting Research*** 4(1): 145-156.
- Strickett, M., Hay, D. and Lau, D. 2022. The going-concern opinion and the adverse credit rating: an analysis of their relationship. ***Accounting Research Journal***. 35(4): 470-489.
- Sun, Y. 2015. Internal control weakness disclosure and firm investment. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance*** 31(2): 1-31.
- Suroto, R., and Kusuma, H. 2017. Drivers of going concern audit opinions: empirical evidence from Indonesia. ***HOLISTICA-Journal of Business and Public Administration*** 8(2): 79-90.
- Tagesson, T. and ohman, P. 2015. To be or not to be – auditor ability to signal going concern problems. ***Journal of Accounting & Organizational Change*** 11(2): 175-192.
- Verbeek, M. 2017. **A Guide to Modern Econometrics, (5th ed.)**: John Wiley & Sons Ltd, 1-447.
- Vermeer, T., Raghunandan, K. and Forgione, D. 2013. Going-concern modified audit opinions for non-profit organizations. ***Journal of***

---

***Public Budgeting, Accounting & Financial Management***  
25(1): 113-134.

Wang, F., Hu, J. 2020. Internal Control Effectiveness and Stock Price Crash Risk: Evidence from Chin. ***American Journal of Theoretical and Applied Business*** 6(4): 66-71.

Wu, Y., and Tuttle, B. 2014. The interactive effects of internal control audits and manager legal liability on managers' internal control decisions, investor confidence, and market prices. ***Contemporary Accounting Research*** 31(2): 444-468.

Widoretno, A. 2019. Factors That Influence the Acceptance of Going Concern Audit Opinion on Manufacture Companies. ***Journal of Economics, Business, and Government Challenges*** 2(1): 49-57.

Yoo, J., Lee, S., and Park, S. 2019. The effect of firm life cycle on the relationship between R&D expenditures and future performance, earnings uncertainty, and sustainable growth. ***Sustainability*** 11(8): 23-71.

Zadband, K. and Omrani, H. 2014. The Effect of Corporate Life Cycle on Financial Reporting Quality - Companies Listed in Tehran Stock Exchange. ***International Journal of Management & Information Technology*** 9(2): 1564-1571.

Zhang, X. and Xu, L. 2021. Firm life cycle and debt maturity structure: Evidence from China. ***Accounting & Finance*** 61(1): 937-976.